جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

قول الحافظ ابن حجر- رحمه الله -
في كتابه: " تقريب التهذيب "
" أفرط فيه فلان "
دراسة استقرائية نقدية

إعداد الدكتور

أحمد إبراهيم يوسف عبده سعدية

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر- فرع دسوق

بسم الله الرحمن الرحيم

قول الحافظ ابن حجر- رحمه الله- في كتابه "تقريب التهذيب" "أفرط فيه فلان" .. (دراسة استقرائية نقدية)

أحمد إبراهيم يوسف عبده سعدية
قسم الحديث وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، دسوق، مصر.
البريد الإلكتروني: aabdousaadia@ taibahu.edu.sa

ملخص البحث

تناول البحث الرواة الذين قال فيهم الحافظ ابن حجر «أفرط فيه فلان» من خلال كتابه: «تقريب التهذيب»، دراسة استقرائية نقدية، واتّبع الباحثُ المنهج الاستقرائي النقدي، وقد اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، وقد حوت الدراسة سبعة عشر راويًا. ويهدف البحث إلى معرفة أسباب إفراط بعض هؤلاء الأئمة في أحكامهم على الرواة، والوقوف على صحة وصف هؤلاء الأئمة بالإفراط في الحكم من عدمه. وتتلخص أسباب اختيار البحث في أهمية الدراسة النقدية لمن وصفهم الحافظ بأنهم أفرطوا في الحكم على الرواة من خلال كتابه تقريب التهذيب بعد إمعان النظر والاستدلال. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: أن الإفراط في باب الجرح هو غمز الراوي بالغَلطة والغلطتين والثلاث ونحوها، وليس الأمر كذلك، بل الصواب الاعتدال، وقد اتضح صحة تعقب الحافظ ابن حجر على هؤلاء الأئمة في وصفهم بالإفراط، إلا في راو واحد هو: «عمرو بن هاشم الجنبي»، لم يفرط ابن حبان في الحكم عليه. ويوصي الباحث بعدم اعتماد قول المتشددين في جرح الرواة حتى يوافقهم أحد من النقـــاد الذين وُصفوا بالاعتدال في الجرح والتعديل، وبمزيد العناية بعلم الجرح والتعديل ومصطلحاته، واستدراكات الأئمة في هذا العلم العظيم.

الكلمات المفتاحية: «أفرط – تقريب – التهذيب– المعدّلين – المجرحين – الجرح – التعديل – الراوي».

Al-Hafiz Ibn Hajar's saying "X has overstated on judgment" in his book Taqreeb Al-Tahdheeb: An Inductive Critical Study

Ahmad Ibrahim Yousuf Saadia

Department of Hadith and its sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies, male section, Azhar University, Dosouq, Egypt.

Email: aabdousaadia@ taibahu.edu.sa

Abstract:

This theoretical applied study tackles those narrators who are described by Al-Hafiz Ibn Hajar as "they have overstated on judging" in his book *Taqreeb Al-Tahdheeb*. The researcher applies the inductive critical method. The research includes an introduction, two sections and a conclusion, as it covers thirteen narrators. It aims to find out the reasons for the excess of some Imams on their judgments on the narrators, and to determine the correctness of describing those Imams as overstated or not. The reasons for selecting this topic are summarized in the significance of the critical study of those whom Al-Hafiz described as overstated on judging narrators in his book *Taqrib Al-Tahdheeb*. The most prominent findings include: overstating to discredit the narrator with a mistake, two or three mistakes and the like is not correct, but the correctness is moderation. The exaggeration of overstating on judging those imams by Al-Hafiz Ibn Hajar has been validated for all of them except one narrator who is: "Amr bin Hashim Al-Janbi.".

The researcher recommends not to adopt the extreme line in discrediting the narrators unless one of the moderate critics in discrediting and endorsement, in addition to paying more attention to the science of discrediting and endorsement, its terminology, and its imams' corrections.

Keywords: Overstate – Approximation (Taqreeb) – Refinement (Tahdheeb) - Endorsers – Discreditors – discrediting – Endorsement – Narrator.

المُقَدِّمَة

الحمد لله ذي القدرة والجلال، والنعم السابغة والإفضال، الذي من علينا بمعرفته، وهدانا إلى الإقرار بربوبيته، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اتبع سنته بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإنه لا سبيل إلى معرفة ما جاء عن النبي (ﷺ) من أحاديث إلا عن طريق الرواة، الذين نقلوا أخباره جيلاً بعد جيل، وطبقة بعد طبقة، حتى دونت السنة في الكتب المعتمدة المعروفة؛ لذا كان الاطلاع على أحوال الرواة، ومعرفة مراتبهم وطبقاتهم، وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم، هو الوسيلة لمعرفة صحيح الأخبار من سقيمها.

هذا؛ وإن علم «الجرح والتعديل» من أهم علوم السُنة النبوية، فبه يُعرف الصحيح من الضعيف، والمحفوظ من المعلول، والقوي من السقيم، وتعلمه من فروض الكفايات التي تجب على الأمة، بل عدّه علماء الفن نصف علم الحديث الشريف؛ وكيف لا ؟ وهو ميزان رواة الحديث، ومعيار الحكم عليهم، والحارس للسنة النبوية من كل زيف ودخيل!.

أخرج أبو محمد الرامهرمزي (ت:٣٦٠هـ) عن علي بن المديني (ت:٢٣٤هـ) قال: «التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم.»[١]

(١) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي، (ص:٣٢٠).

ومعنى كلام ابن المديني (رحمه الله): أن النصوص الشرعية نُقلت إلينا بواسطة الرجال، ولا يمكن العمل بأي نص حتى نعرف ثقة ناقله، فعلى هذا يكون معرفة الرجال نصف العلم، والنصف الآخر هو متون النصوص الشرعية المنقولة إلينا بالأسانيد.

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ) في مقدمة الجرح والتعديل[1]: « فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله ولا من سنن رسول الله (ﷺ) إلا من جهة النقل والرواية؛ وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة».

وكان من توفيق الله تعالى أن هداني إلى الكتابة في هذا الجانب المهم من علوم الحديث الشريف، فاستخرت الله تعالى؛ فهداني بفضله وكرمه إلى هذا الموضوع، ألا وهو: «**قول الحافظ ابن حجر** (رحمه الله) **في كتابه: «تقريب التهذيب» «أفرط فيه فلان» .. دراسة استقرائية نقدية.**»

﴿ أسباب اختيار الموضوع ﴾

كانت هناك أسباب كثيرة، وبواعث عديدة، وراء اختيار هذا الموضوع، من أهمها:

١- الاقتداء بمشايخي، والامتثال لوصاياهم؛ بضرورة الكتابة في علم الجرح والتعديل كعلم أصيل من علوم السنة النبوية.

٢- التعمق في فهم صنعة الحافظ ابن حجر في علم الجرح والتعديل من خلال كتاب « تقريب التهذيب»، والتشرف بخدمة هذا الكتاب الجليل.

---

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (ج١/ص٥).

٣- أهمية هذا الكتاب ودوره البارز في تدريب طالب علم الحديث على استخلاص الحكم النهائي على الراوي.

٤- الدراسة النقدية لمن وصفهم الحافظ ابن حجر بأنهم أفرطوا في الحكم على الرواة من خلال كتابه «تقريب التهذيب» بعد إمعان النظر والاستدلال.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أمور، منها:

١- بيان مناهج أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد والاعتدال والتساهل في الحكم على الرواة.

٢- معرفة أسباب إفراط بعض الأئمة في أحكامهم على الرواة.

٣- التأكد من صحة وصف هؤلاء الأئمة بالإفراط في الحكم أو عدمه.

٤- معرفة الأثر المترتب على صحة حكم الحافظ ابن حجر على هؤلاء الأئمة بالإفراط أو عدمه.

إشكالية البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في التالي:

- ما المراد بالإفراط في علم الجرح والتعديل؟
- ما فائدة معرفة المتشددين والمعتدلين والمتساهلين من أئمة الجرح والتعديل؟
- هل أصاب الحافظ ابن حجر في وصف هؤلاء الأئمة بالإفراط في الحكم؟
- ما الذي يترتب على صحة حكم الحافظ ابن حجر على هؤلاء الأئمة بالإفراط؟
- هل هناك أسباب أخرى غير العدالة والضبط -كالبدعة مثلًا- جعلت الأئمة يفرطون في أحكامهم؟

الدراسات السابقة

لم أقف على حد علمي على بحثٍ جمع الرواة الذين قال فيهم الحافظ ابن حجر: «أفرط فيه فلان» من خلال كتاب «تقريب التهذيب» في مصنف مستقل.

﴿ منهج البحث والدراسة ﴾

كانت طريقة عملي في البحث على الشكل التالي:

– اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي النقدي؛ حيث استقرأت ما قال فيه الحافظ ابن حجر «أفرط فيه فلان»، مع دراسته ونقده نقدًا حديثيًا ثم الترجيح.

– ذكرت الرموز التي استعملها الحافظ في التقريب مع بيان المراد منها؛ تسهيلا وتوضيحًا وإتمامًا للفائدة.

– نقل ترجمة الراوي من كتاب «تقريب التهذيب» بتمامها.

– ذكر قول من أسند إليه الإفراط.

– التعريف بالراوي من حيث اسمه وكنيته وشيوخه وتلاميذه.

– ذكر أقوال المعدلين والمجرحين على جهة الاستيعاب.

– ترتيب أقوال علماء الجرح والتعديل على حسب تاريخ وفيات أصحابها.

– الدراسة النقدية لحال الراوي مع ذكر خلاصة حاله حسب ما أراه راجحًا.

– التعقيب على كلام الحافظ ابن حجر موافقة أو مخالفة بشكل يطول ويقصر حسب الحال.

– أذكر بيانات الطبعات التي اعتمدت عليها ونقلت منها مرتبة على حروف المعجم في آخر البحث.

﴿ خطة البحث ﴾

يشتمل البحث على مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس.

❁ أما **المقدمة:** فتشتمل على أهمية علم الجرح والتعديل وثمرته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث ومشكلاته، والدراسات السابقة، وخطة البحث والدراسة.

❁ وأما **المبحث الأول**، فيشتمل على: **خمسة مطالب:**

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله).

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن منهج الحافظ ابن حجر في كتابه: «تقريب التهذيب».

المطلب الثالث: الإفراط في اللغة، والتعريف بالمفردات ذات الصلة بالبحث.

المطلب الرابع: شروط المُعَدِّل والجارِح.

المطلب الخامس: تصنيف أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد وعدمه.

❁ **المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية** للرواة، وتحوي سبعة عشر راويًا.

وفي النهاية تأتي ﴿ **الخاتمة**﴾؛ لتعرض للقارئ أهم النتائج والتوصيات التي استنتجها الباحث، وفُتح له بها من فضل الله (عز وجل).

❁ ثم يشتمل البحث على: **أهم المراجع، والفهارس.**

المبحث الأول

المطلب الأول

﴿ ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله) ﴾

هو: شيخ الإسلام، أمير المؤمنين في الحديث، حافظ العصر: شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن عليّ بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد، الكناني[1] الشافعي المصري، المعروف بابن حجر العسقلاني.

مولده:

ولد ابن حجر في الثاني والعشرين من شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، على شاطئ النيل بمصر، لأسرة أصلها من ثغر[2] عسقلان[3] في فلسطين.

وأما شهرته: فهو ابن حجر-بفتح الحاء المهملة، والجيم بعدها راء- واختُلِف هل هو اسم أو لقب؟ فقيل: هو لقب لأحمد الأعلى في نسبه، وقيل: بل هو اسم لوالده أحمد المشار إليه.

---

(١) **الكناني:** بكسر الكاف، وفتح النون، وكسر النون الثانية، هذه النسبة إلى عدة من القبائل. الأنساب، للسمعاني، (١١/١٥٠)(٣٤٧٨).

(٢) **الثَّغْر:** الْمَوْضِعُ الَّذِي يَكُونُ حَدّا فَاصِلًا بَيْنَ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكُفَّارِ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْمَخَافَةِ مِنْ أَطْرَافِ الْبِلَادِ. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١/٢١٣).

(٣) **عسقلان:** بفتح أوله، وسكون ثانيه، ثم قاف، وآخره نون: مدينة معروفة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحر، يقال لها عروس الشام، وكان يرابط بها المسلمون لحراسة الثغر منها. مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفيّ الدين القطيعي، (٢/٩٤٠) **قلت:** عسقلان اليوم هي أحد الموانئ الفلسطينية على ساحل البحر المتوسط، تقع إلى الشمال الشرقي من غزة، وتبعد عنها ٢٥ كم قريبة من الشاطئ على الطريق بين غزة ويافا.

طلبه للعلم ورحلاته:

رُزق (رحمه الله) في صغره سرعة الحفظ، بحيث كان يحفظ كلَّ يومٍ نصف حزب، وبلغ من أمره في ذلك أنَّه حفظ سورة مريم في يوم واحد، حفظ القرآن في التاسعة من عمره، وحفظ عددًا من المتون الفقهية، وألفية العراقي في علوم الحديث، ومختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، وسمع صحيح البخاري على عفيف النيسابوري، عبد الله بن محمد المكي(١).

وقد رحل الحافظ (رحمه الله) إلى الإسكندرية(٢) وقوص(٣) بصعيد مصر، ورحل كذلك إلى دمشق(٤)، حيث التقى بأصحاب الحافظ ابن عساكر (ت:٥٧١هـ) وسمع منهم، وزار بيت المقدس، وحج مرات، ودخل اليمن(٥) مرتين في سنة:

---

(١) **هو:** عبد الله بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله المكي، عفيف الدين، أبو محمد بن الزين أبي الطاهر بن الجمال بن المحب، ولد في المحرم سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمكة، دخل الهند وحدث بها، ودرس في الفقه، ومات بالمدينة سنة سبع وثمانين وسبعمائة. إنباء الغمر بأبناء العمر (٣٠٨/١).

(٢) **الإسكندرية:** المدينة المشهورة بمصر، على ساحل البحر الأبيض. آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني، (ص: ١٤٣).

(٣) **قوص:** بالضم، ثم السكون، وصاد مهملة، مدينة كبيرة عظيمة واسعة في صعيد مصر. معجم البلدان، للحموي، (٤١٣/٤)، تتبع حاليًا محافظةقنا، وتقع علي الساحل الشرقي من النيل جنوب القاهرة بحوالي ٦٤٥ كم.

(٤) **دمشق (الشام):** البلدة المشهورة، عاصمة سورية اليوم، وهي أقدم عاصمة في العالم، تشتهر بغوطتها ومسجدها (الأموي) الذي بناه الوليد بن عبدالملك. وسميت بذلك؛ لأن بناتها دمشقوا في بنائها، أي أسرعوا. وقيل: غير ذلك. أطلس الحديث النبوي، د. شوقي أبو خليل، (ص: ١٧٣).

(٥) **اليمن:** هي بين عمان إلى نجران إلى عدن إلى الشجر، وتضم حضرموت، قاعدتها صنعاء، جنوبها بحر العرب وخليج عدن، وغربها البحر الأحمر (بحر القلزم). أطلس الحديث النبوي (ص: ٣٨١).

(٨٠٠هـ) وفي سنة: (٨٠٦هـ)، ووصل عدن[١]، واجتمع في زبيد[٢] بالعلامة مجد الدين الفيروز آبادي الشيرازي[٣] صاحب القاموس، وأخذ عنه اللغة.

شيوخه:

أخذ العلم عن أئمةٍ كبار، منهم: سِراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد، المعروف بابن المُلَقِّن[٤]، ومنهم: سِراج الدِّين أبو حَفص عمر بن رَسلان البلقيني[٥]، ولازم حافظ عصره زين الدين العراقي عبدالرحيم بن

---

(١) **عدن:** يقال: عدن بالمكان، إذا أقام به، وبذلك سميت عدن، وهي ميناء على بحر العرب (خليج عدن)، أقصى جنوب اليمن. أطلس الحديث النبوي (ص: ٢٦١).

(٢) **زبيد:** بالفتح، ثم الكسر، وياء مثناة من تحت: اسم واد به مدينة يقال لها: الخصيب، وهى التي تسمى اليوم زبيد، وهى مشهورة باليمن، محدثة فى أيام المأمون، وبإزائها ساحل غلافقة، وساحل المندب. مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع (٦٥٨/٢)

(٣) **هو:** محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، الشيرازي، الشيخ العلامة مجد الدين، أبو الطاهر الفيروزابادي، اللغوي الشافعي. ولد مجد الدين سنة تسع وعشرين وسبعمائة. حفظ القرآن وهو ابن سبع، وجود الخط ثم نقل فيها كتابين من كتب اللغة، وانتقل إلى شيراز وهو ابن ثمان، وأخذ اللغة والأدب عن والده وغيره من علماء شيراز. مات سنة سبع عشرة وثمانمائة. ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر (٤٧/٣)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٧٩/١٠).

(٤) **هو:** عمر بن علي بن أحمد بن محمّد بن عبد الله الأنصاري الأندلسي ثم المصري، سراج الدين ابن أبي الحسن، المعروف بابن الملقن، ولد سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وكان حسن المحاضرة، ويحب المداعبة، مع جميل الأخلاق وكثرة الإنصاف وجمال الصورة والقيام مع أصحابه. اشتهر بكثرة التصانيف حتى كان يقول: إنها بلغت ثلاثمائة تصنيفاً. مات سنة أربع وثمانمائة. إنباء الغمر بأبناء العمر (٢١٦/٢).

(٥) **هو:** عمر بن رسلان بن نصير بن صالح السراج البلقيني، شيخ الإسلام، ابن شهاب الدين بن عبد الخالق بن عبد الحق الكناني البلقيني، نزيل القاهرة، ولد سنة أربعٍ=

الحسين[١]، ومنهم: الحافظ الزاهد الثِّقة نور الدين أبو الحسن الهيثمي،[٢] صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة.

وقد جمع ابن حجر شيوخه وترجم لهم في كتابه: «المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس»، جمع فيه أسماء شيوخه على حروف المعجم، وقسمهم إلى **قسمين: الأول:** فيمن حمل عنه على طريق الرواية. **والثاني:** فيمن قرأ عليه شيئا على طريق الدراية. وقسمهم من حيث العلو إلى خمس طبقات، وذكر في

=وعشرين وسبعمائة، وحفظ القرآن وله سبع سنين ببلده، قدم مع أبيه القاهرة في طلب العلم سنة ست وثلاثين وسبعمائة، مات سنة خمس وثمانمائة. إنباء الغمر بأبناء العمر (٢/٢٤٥).

(١) **هو:** عبد الرَّحِيم بن الْحُسَيْن بن عبد الرَّحِيم بن أَبى بكر بن إبراهيم بن الزين أَبُو الْفضل الكردي الأَصْل الشافعي، الْمَعْرُوف بالعراقي. وَولى تدريس الحَدِيث بدار الحَدِيث الكاملية والظاهرية وجامع ابْن طولون، وَحج مرَارًا وجاور وأملى هُنَالك، وَولى قَضَاء الْمَدِينَة النَّبَوِيَّة وخطابتها وإمامتها، ثمَّ صرف بعد مُضِيّ ثَلَاث سِنِين وَخَمْسَة أشهر وَعَاد إِلَى الْقَاهِرَة، فشرع في الإملاء فأملى أَرْبَعمِائَة مجْلِس وَستَّة عشر مَجْلِسًا. مَاتَ في لَيْلَة الأربعاء ثامن شعْبَان سنة سِتّ وثمانمائَة بِالْقَاهِرَةِ وَدفن بهَا. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٣٥٤).

(٢) **هو:** عَليّ بن أبي بكر بن سُلَيْمَان بن أبي بكر بن عمر بن صلح نور الدّين، أَبُو الْحسن الهيثمي القاهري الشَّافِعِي الْحَافِظ، وَيعرف بالهيثمي. نشأ فقرأ القرآن، ثم صحب الزين العراقي وهو بالغ ولم يفارقه سفرًا وحضرًا حتى مات، بحيث حج معه جميع حجاته، ورحل معه سائر رحلاته، ورافقه في جميع مسموعه بمصر والقاهرة والحرمين وبيت المقدس ودمشق وبعلبك وحلب وحماه وحمص وطرابلس وغيرها. مات سنة سبع وثمانمائة بالقاهرة. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٥/٢٠٠).

ترجمة كل شيخ ما سمع منه، ليكون كالفهرست لمسموعاته، وفرغ من تأليفه سنة: (٨٢٩هـ).[١]

تلاميذه:

اشتُهر ابن حجر بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذكاء المفرط وسعة العلم في فنون شتى، وأصبح محج طلبة العلم والعلماء، **ومن أبرز تلاميذه:** الإمام الحنفي كمال الدين بن الهمام محمد بن عبدالواحد السيواسي،[٢] وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري،[٣] والإمام المحدث شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي.[٤]

---

(١) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، مشيخة: شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بـ «ابن حجر العسقلاني» (٨٥٢ هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، (جـ ١) ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، (جـ ٢- ٤) ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

(٢) **هو:** محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسي- نسبة إلى مدينة سيواس المشهورة بالديار الرومية. تحفة المحبين والأصحاب فى معرفة ما للمدنيين من الأنساب (ص: ٢٨٨)- ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام. إمام، من علماء الحنفية. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة، وأقام بحلب مدة، وجاور بالحرمين. توفي بالقاهرة سنة إحدى وستين وثمانمائة . الأعلام، للزركلي، (٦/٢٥٥).

(٣) **هو:** زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري الشافعيّ، أبو يحيى: شيخ الإسلام. قاض مفسر، من حفاظ الحديث. له تصانيف كثيرة، منها: (تحفة الباري على صحيح البخاري). مَات في يَوْم الْجُمُعَة رَابِع ذي الْحجَّة سنة ست وعشرين وتسعمائة. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٣/٢٣٤)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٢٥٢).

(٤) **هو:** محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان بن محمد، شمس الدين السخاوي الأصل القاهري الشافعى. حفظ كثيرًا من المختصرات، وقرأ على ابن حجر=

تدريسه:

تولى ابن حجر عدة وظائف وتدريس في مدارس وجوامع القاهرة، ودرَّس فيها التفسير والحديث، وحضر دروسه علماء العصر وقضاته، وقرأ عليه غالب فقهاء مصر، كما تولى مشيخة مدرسة الظاهر بيبرس، وولِيَ إفتاء دار العدل، وولي الخطابة بالجامع الأزهر، ثم بجامع عمرو بن العاص، وغير ذلك من الوظائف، مع كثرة المطالعة والتأليف والتصدي للإفتاء والتصنيف.

مؤلفاته:

اشتغل بالتصنيف فأكثر منه جدًا، وعُرف (رحمه الله) بأسلوبه العلمي الرصين، وقدرته على تلخيص المعلومات ونقدها، ومع جودة كتبه. قال ابن فهد المكي[1] **(ت:٨٧١هـ)**: «فألف التآليف المفيدة المليحة الجليلة، السائرة الشاهدة له بكل فضيلة، الدالة على غزارة فوائده، والمعربة عن حسن مقاصده، جمع فيها فأوعى، وفاق أقرانه جنسًا ونوعًا، التي تشنفت بسماعها الأسماع، وانعقد على كمالها لسان الإجماع، فرزق فيها الحظ السامي عن اللمس، وسارت بها الركبان سير الشمس.»[2] وقال: السخاوي (ت: ٩٠٢هـ): «... وكان ابتداؤه في

=ولازمه وانتفع به وتخرج به في الحديث، وأقبل على هذا الشأن بكليته وتدرب فيه وسمع العالي والنازل، وأخذ عن مشايخ عصره بمصر ونواحيها حتى بلغوا أربعمائة شيخ، وكانت وفاته في مجاورته الأخيرة بالمدينة في عصر يوم الأحد سادس عشر شعبان سنة اثنتين وتسعمائة. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١٨٤/٢).

(١) **هو:** محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فهد التقي، أبو الفضل الجمال، المكي الشافعي، ويعرف بابن فهد. حفظ بها القرآن والعمدة والتنبيه وألفية النحو والحديث وبعض الحاوي، أجاز له خلق كثيرون، منهم: العراقي والهيثمي، وأكثر من المسموع والشيوخ وجد في ذلك، مات سنة إحدى وسبعين وثمانمائة. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٢٨١/٩).

(٢) لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، ابن فهد المكي، (ص: ٢١٣).

التصنيف في حدود سنة ست وتسعين وسبعمائة، فمن تصانيفه ما كمل قبل الممات، ومنها ما بقي في المسوَّدات، ومنها ما شرع فيه، فكاد، ومنها ما شطر، ومنها ما صَلُحَ أنْ يدخُل تحت الإعداد. وهذا إيرادها على ترتيب اخترتُه، وتقريبٍ ابتكرتُه، وقد جمع هو أسماء معظمها في كراسة افتتحها على سبيل التَّواضع والهضم لنفسه بقوله: وأكثر ذلك -يعني تصانيفه- مما لا يساوي نُسخةً لغيره، لكن جرى القلمُ بذلك.» قال: «وقد سمعته يقول: «لست راضيًا عن شيء من تصانيفي؛ لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي مَنْ يُحرِّرُها معي، سوى «شرح البخاري» و«مقدمته»، و «المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان». بل كان يقول فيه: لو استقبلتُ مِنْ أمري ما استدبرتُ، لم أتقيد بالذَّهبي، ولجعلته كتابًا مبتكرًا، بل رأيته في موضع أثنى على «شرح البخاري» و«التغليق» و«النُّخبة»، ثم قال: «وأمَّا سائر المجموعات، فهي كثيرةُ العدد، واهية العُدَد، ضعيفةُ القُوى، ظامئة الرُّوى.»[1]

وقد زادت مؤلفاته على أكثر من مائتي مصنف، ومن أشهرها: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الذي لم يسبق له مثيل، وكان له قبول كبير في المشارق والمغارب.

قال السخاوي: «وهو أجلُّ تصانيفه مطلقًا، وأنفعها للطالب مغربًا ومشرقًا، وأجلّها قدرًا، وأشهرُها ذكرًا، بحيث رأيت بخط مؤلِّفه قبل تمامه ما نصُّه: ولولا خشية الإعجاب، لشرحت ما يستحق أن يوصف به هذا الكتاب، لكن للَّه الحمد على ما أوْلَى، وإياه أسألُ أن يُعين على إكماله منًّا وطَوْلًا.»[2]

ومنها: كتابنا «تقريب التهذيب» محل البحث. قال السخاوي: «مختصرُه التقريب، وهو عجيب الوضع، يشتمل على رجال «تهذيب الكمال»، لا تزيد

---

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، (٦٥٩/٢).

(٢) المصدر السابق، (٦٧٥/٢).

الترجمة على السطر، يشتمل على اسم الراوي وأشهر نسبه، وصفته مِنَ القبول وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبطه مِنْ ذلك بالحروف، وهو في مجلدة متوسطة.»[١]

وفاته:

كانت وفاتُه ليلة السَّبت ثامن عشري ذي الحجة، بعد العشاء بنحو ساعة، سنة: سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وازدحم الناس في الصلاة عليه وتشييعه، (رحمه الله) رحمة واسعة.[٢]

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (٦٨٣/٢).

(٢) **ينظر:** الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، (٦٥٩/٢)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، (٣٦/٢)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي، (٣٦٣/١)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، (٨٧/١)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للحجوري، (٤١٧/٢)، الأعلام، للزركلي، (١٧٨/١)، درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي المكناسي، (٦٤/١)، الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث، لعبد الستار الشيخ، ص: ١٣، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

المطلب الثاني
﴿نبذة مختصرة عن منهج الحافظ ابن حجر في كتابه﴾: «تقريب التهذيب»

سبب تأليف الكتاب:

كتاب «تقريب التهذيب» كتاب مختصر جدًا، اختصر فيه الحافظ كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سدس حجمه. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الكتاب: «فإنني لما فرَغت من تهذيب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، الذي جمعتُ فيه مقصود «التهذيب» لحافظ عصره أبي الحجّاج المِزي[1]، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضَممتُ إليه مقصود «إكماله» للعلامة علاء الدين مُغَلْطاي[2] مقتصرًا منه على ما اعتبرتُه عليه، وصححْتُه من مَظانه، من بيان أحوالهم أيضًا، وزِدتُ عليهما في كثير من التراجم ما يتعجب من كثرته لديهما، ويستغربُ خفاؤه عليهما: وَقَعَ الكتاب المذكور من طَلَبة الفن مَوْقِعًا حسنًا عند المميِّز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثلث كثير.

---

(١) **هو:** جمال الدّين أَبُو الْحجَّاج يُوسُف بن الزكي عبد الرَّحْمَن بن يُوسُف الشَّافِعِي. تفقه قَلِيلا، ثمَّ أقبل على هَذَا الشَّأْن ورحل وَسمع الْكثير، وَنظر فِي اللُّغَة وَمهر فِيهَا وَفِي التصريف وَقَرَأَ الْعَرَبيَّة، وَأما معرفَة الرِّجَال فَهُوَ حَامِل لوائها، والقائم بأعبائها، لم تَرَ الْعُيُون مثله. صنف: تَهْذِيب الْكَمَال والأطراف وأملى مجَالِس وأوضح مشكلات ومعضلات مَا سبق إِلَيْهَا فِي علم الحَدِيث وَرِجَاله، وَولي مشيخة دَار الحَدِيث الأشرفية، مَاتَ سنة اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعين وَسَبْعمائة. طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: ٥٢١).

(٢) **هو:** مغلطاي بن قليج بن عبد الله الْحَنَفِيّ، الإِمَام الْحَافِظ عَلَاء الدّين. ولي تدريس الحَدِيث بالظاهرية بعد ابْن سيد النَّاس وَغَيرهَا. كَانَ عَارِفًا بالأنساب معرفَة جَيِّدَة، وَأما غَيرهَا من متعلقات الحَدِيث فَلهُ بهَا خبْرَة متوسطة، وتصانيفه أَكثر من مائَة، مِنْهَا: شرح البُخَارِيّ وَشرح ابْن ماجه . مَاتَ سنة اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة. طبقات الحفاظ، للسيوطي، (ص: ٥٣٨).

فالتمس مني بعضُ الإخوان أنْ أجرِّدَ له الأسماء خاصة، فلم أوثر ذلك، لِقلة جَدْواه على طالبي هذ الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسْعِفَه بطَلِبته، على وجه يحصل مقصودُه بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة.»

التعريف بالكتاب:

يمكن تلخيص منهج ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب» فيما يلي:

١- ذكر الحافظ في هذا الكتاب رجال ثلاثة وعشرين كتابًا، هي: (الكتب الستة، الأدب المفرد، خلق أفعال العباد، جزء القراءة، رفع اليدين جميعها للبخاري، المراسيل، فضائل الأنصار، الناسخ، القدر، التفرد، المسائل، مسند مالك، جميعها لأبي داود، الشمائل المحمدية، مسند علي، مسند مالك، جميعها للترمذي، عمل اليوم والليلة، خصائص علي كلاهما للنسائي، التفسير لابن ماجة.

٢- سرد الحافظ التراجم على وفق حروف المعجم، وكذلك في الكنى، إلا أنه ينبغي ملاحظة ما يلي:

* ذكر حرف الهاء عقب حرف النون وقدمه على الواو.

* اعتبر (لا) حرفًا. فقدم سليمان على سلام، وقدم همام وهود على هلال، وقدم علي وعمر وعمرو على علاء.

* قدم في حرف الألف تراجم الأحمدين على من اسمه (آبي ــ آدم ــ أبي) نظراً لشرف اسم أحمد.

* قدم في حرف الميم (محمد) على من اسمه (ماضي ومالك ومثنى) نظراً لشرف اسم (محمد).

٣- الكتاب مؤلف من مقدمة وقسمين قسم للرجال (الأسماء والكنى والأبناء والأنساب والألقاب والمبهمات)، وقسم للنساء: (الأسماء والكنى والبنات والألقاب والمبهمات).

طريقته في عرض الترجمة:

٤- يذكر الراوي باسمه واسم أبيه وجده ومن فوقه إن وجد على الترتيب الدقيق، فإذا فرغ من ذلك نزل طبقة فذكر من عرف اسمه واسم أبيه، فإذا فرغ منهم نزل طبقة فذكر من عرف اسمه مع نسبته، فإذا فرغ ذكر من عرف باسمه فقط وعمن يروي ثم يعرف بحاله.

٥- يكثر من الضبط حتى صار مصدرًا أساسيًا له.

٦- يذكر اسم الرجل ونسبه وكنيته ونسبته، وهل هو من أصل القبيلة أو من محالفيها، ويشير إلى تنقله في البلدان وتوليه بعض الأعمال كالقضاء وأنه من العباد والزهاد.

٧- إذا كان في اسمه أو اسم أبيه خلاف ذكره، وقد يحيل الترجمة على الموضع الثاني وهو يترجم له في الموضع الذي يترجح عنده وقد يخالف ذلك نادراً.

٨- يضبط اسم المترجم إن كان بحاجة إلى ضبط واسم أبيه وجده ونسبه ونسبته وهكذا إن دعت الحاجة إليه.

٩- يذكر مرتبة الراوي من حيث الجرح والتعديل بعبارة وجيزة. قال (رحمه الله) في مقدمة الكتاب: «أحكمُ على كل شخص منهم بحكم يَشمَل أصح ما قيل فيه، وأعْدَلَ ما وصف به، بألخَصِ عبارة، وأخْلَصِ إشارة، بحيث لا تزيد كل ترجمة على سطر واحد غالبًا، يجمع اسم الرجل واسمَ أبيه وجَدِّه، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنْيَته ولَقَبه، مع ضبط ما يُشكِل من ذلك

بالحروف، ثم صِفَتَه التي يختص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم، بحيث يكون قائما مقامَ ما حذفتُه من ذِكر شيوخه والرواة عنه، إلا مَن لا يؤمن لَبْسُه.»

١٠- يحدد طبقة الراوي وزمنه وتاريخ وفاته إن عرف ذلك، وقد يذكر سنوات عمره فيعرف منه تاريخ ولادته، وقد يحذف المائة والمائتين فيعرفان ويقدران من الطبقة، كل هذا بالكلمات والحروف لا بالأرقام إلا نادرًا.

مصطلحاته في الوفيات:

قال (رحمه الله) **في مقدمة الكتاب:** «وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من **الأولى والثانية:** فهم قبل المائة، وإن كان من **الثالثة** إلى آخر **الثامنة:** فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينته.»

رموز الكتاب:

قال (رحمه الله) **في مقدمة الكتاب:** «وقد اكتفيت بالرقم على أول اسم كل راوٍ، إشارة إلى من أخرج حديثه من الأئمة.

فالبخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقاً (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي). ولمسلم (م)، ولمقدمة صحيحه مق.

ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر (قد)، وفي التفرد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي مسند مالك (كد).

وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم).

وللنسائي (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، وفي كتاب العمل اليوم والليلة (سي)، وفي خصائص علي (ص).

ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق).

فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها.

وإذا اجتمعت فالرقم (ع)، وأما علامة (٤) فهي لهم سوى الشيخين.

ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: (تمييز)، إشارة إلى أنه ذكر ليتميز عن غيره.

ومن ليست عليه علامة نبه عليه، وترجم قبل أو بعد وسميته.»[١]

مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر العسقلاني:

قسَّم الحافظ ابن حجر الرواة إلى طبقات بحسب سني وفياتهم، وإلى مراتب بحسب حالهم من حيث الجرح والتعديل، فقال: «وَبِاعْتِبَارِ مَا ذَكَرْتُ انْحَصَرَ لِيَ الْكَلَامُ عَلَى أَحْوَالِهِمْ – يَعْنِي رُوَاةَ السِّتَّةِ – فِي اثْنَتَيْ عَشَرَةَ مَرْتَبَةً، وَحَصْرِ طَبَقَاتِهِمْ فِي اثْنَتَيْ عَشَرَةَ طَبَقَةً. فَأَمَّا الْمَرَاتِبُ:

فَأَوَّلُهَا: الصَّحَابَةُ فَأَصْرَحُ بِذَلِكَ لِشَرَفِهِمْ.

الثَّانِيَةُ: مَنْ أُكِّدَ مَدْحُهُ إِمَّا بِأَفْعَلِ كَأَوْثَقِ النَّاسِ أَوْ بِتَكْرِيرِ الصِّفَةِ لَفْظاً كَثِقَةٍ ثِقَةٍ، أَوْ مَعْنًى كَثِقَةٍ حَافِظٍ.

---

(١) **ينظر:** مقدمة تَقْرِيب التَّهذيب: للشيخ محمد عوامة، ص:١، دار الرشيد، سوريا حلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ومقدمة تَحْرِير تَقْرِيب التَّهْذِيب، ص:٥١، تحقيق: تأليف الدكتور بشار عواد معروف، والأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م، مؤسسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع، أصول التخريج ودراسة الأسانيد، للدكتور محمود الطحّان، ص: ١٦٦، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

الثَّالِثَةُ: مَنْ أُفْرِدَ بِصِفَةٍ كِثِقَةٍ، أَوْ مُتْقِنٍ، أَوْ ثَبْتٍ، أَوْ عَدْلٍ.

الرَّابِعَةُ: مَنْ قَصَرَ عَنْ دَرَجَةِ الثَّالِثَةِ قَلِيلاً، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِصَدُوقٍ، أَوْ لا بَأْسَ بِهِ، أَوْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

الْخَامِسَةُ: مَنْ قَصَرَ عَنِ الرَّابِعَةِ قَلِيلاً، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِصَدُوقٍ سَيْءِ الْحِفْظِ، أَوْ صَدُوقٌ يَهِمُ، أَوْ لَهُ أَوْهَامٌ، أَوْ يُخْطِئُ، أَوْ تَغَيَّرَ بِأَخِرَةٍ، وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَنْ رُمِيَ بِنَوْعٍ مِنَ الْبِدْعَةِ كَالتَّشَيُّعِ، وَالْقَدَرِ، وَالنَّصَبِ، وَالإِرْجَاءِ، وَالتَّجَهُّمِ مَعَ بَيَانِ الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِهِ.

السَّادِسَةُ: مَنْ لَيْسَ لَهُ مِنَ الْحَدِيثِ إِلاَّ الْقَلِيلَ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ مَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ مِنْ أَجْلِهِ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظٍ مَقْبُولٍ حَيْثُ يُتَابَعُ، وَإِلاَّ فَلَيِّنُ الْحَدِيثِ.

السَّابِعَةُ: مَنْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وَلَمْ يُوَثَّقْ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظٍ مَسْتُورٍ، أَوْ مَجْهُولِ الْحَالِ.

الثَّامِنَةُ: مَنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ تَوْثِيقٌ لِمُعَتَبِرٍ، وَوُجِدَ فِيهِ إِطْلاَقُ الضَّعْفِ وَلَوْ لَمْ يُفَسَّرْ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظٍ ضَعِيفٍ.

التَّاسِعَةُ: مَنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَمْ يُوَثَّقْ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظِ مَجْهُولٍ.

الْعَاشِرَةُ: مَنْ لَمْ يُوَثَّقْ الْبَتَّةَ، وَضُعِّفَ مَعَ ذَلِكَ بِقَادِحٍ، وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِلَفْظِ مَتْرُوكٍ، أَوْ مَتْرُوكِ الْحَدِيثِ، أَوْ وَاهِي الْحَدِيثِ، أَوْ سَاقِطٍ.

الْحَادِيَةَ عَشَرَةَ: مَنْ اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ.

الثَّانِيَةَ عَشَرَةَ: مَنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَذِبِ وَالْوَضْعِ.»

قال الشيخ أحمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ): «والدرجات من بعد الصحابة: فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجات الأولى، وغالبه في الصحيحين. وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسنه الترمذي، ويسكت عليه أبو داود. وما بعدها فمن المردود، إلا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة، فيتقوى ذلك ويصير

حسنا لغيره. وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف. من المنكر إلى الموضوع.»[1] **قلت:** أما أهل المرتبة التاسعة إلى الحادية عشرة فحديثهم ضعيف جدًا لا يرتقي بحال، وأصحاب المرتبة الثانية عشرة فحديثهم موضوع.

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، (ص: ٢٣٤).

المطلب الثالث
﴿الإفراط في اللغة، والتعريف بالمفردات ذات الصلة بالبحث﴾

يقال: فَرَط فِي الأَمر يَفْرُط فَرْطاً، أَي: قصَّر فِيهِ وضيَّعه حَتَّى فَاتَ، وكَذَلِكَ التفريطُ.(١)

وأَفْرَطَ في الأَمر: أَسرف وتقدَّم.(٢)

والإفراط، هُو: التزيد فِي الشَّيْء وإخراجه عَن حَده من قَول أَو فعل.(٣)

والإفراط والتفريط أمران منبوذان، والحدّ الوسط ممدوح ومحمود.

والْوسط: فِي الأَصْل هُوَ اسْم للمكان الَّذِي يَسْتَوِي إِلَيْهِ المساحة من الجوانب فِي المدور، وَمن الطَّرفَيْنِ فِي المطول كمركز الدائرة، ولسان الْمِيزَان من العمود، ثمَّ استعير للخصال المحمودة لوقوعها بَين طرفِي إفراط وتفريط. ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...﴿١٤٣﴾﴾(٤): يَعْنِي متباعدين عَن طرفِي الإفراط فِي كل الْأُمُور والتفريط، ثمَّ أطلق على المتصف بهَا، مستويًا فِيهِ الْوَاحِد وَالْجمع والمذكر والمؤنث كَسَائِر الْأَسْمَاء الَّتِي يُوصف بهَا.(٥)

والاعْتِدالُ: تَوَسُّطُ حالٍ بينَ حَالَيْنِ، فِي كَمٍّ أَو كَيْفٍ، كقولِهم: جِسْمٌ مُعْتَدِلٌ بينَ الطُّولِ والقِصَرِ، وماءٌ مُعْتَدِلٌ بينَ البارِدِ والحَارِّ، ويومٌ مُعْتَدِلٌ طَيِّبُ الهَواءِ،... وكُلُّ مَا تَنَاسَبَ فَقَدْ اعْتَدَلَ، وكُلُّ مَا أَقَمْتَهُ فَقَدْ عَدَلْتَهُ، بالتَّخْفِيفِ، وعَدَّلْتَهُ، بالتَّشْدِيدِ.(٦)

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، (٣٦٨/٧) مقاييس اللغة، لابن فارس، (٤٩٠/٤).

(٢) المصدر السابق (٣٦٩/٧).

(٣) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى، (١٥١/٢).

(٤) [البقرة: ١٤٣].

(٥) الكليات، لأبي البقاء الحنفي، (ص: ٩٣٨).

(٦) تاج العروس، للزبيدي، (٤٤٨/٢٩).

الجرح لغة:

يقال: جَرَحَهُ بِلِسَانِهِ جَرْحًا عَابَهُ وَتَنَقَّصَهُ، وَمِنْهُ جَرَحْتُ الشَّاهِدَ إِذَا أَظْهَرْتَ فِيهِ مَا تُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ.(١)

وَيُقَالُ: جَرَحَ الحاكمُ الشاهدَ إِذا عَثر مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ مِن كَذِبٍ وَغَيْرِهِ؛ وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، فَقِيلَ: جَرَحَ الرجلَ غَضَّ شَهَادَتَهُ.(٢)

واصطلاحًا: هو ذكر ما يثلب العدالة أو الضبط، فكل مخل بالعدالة، من كفر، أو فسق، أو بدعة، فهو جرح. وكل مخل بالضبط، من غفلة، وسوء حفظ، ووهم، وتخليط، وضياع كتب، فهو جرح، والمتصف بذلك مجروح.(٣)

التعديل في اللغة:

يقال: رَجُلٌ عَدْلٌ وعادِلٌ جَائِزُ الشَّهَادَةِ، أي: رضى ومقنع في الشهادة، وقوم عدل وعدول. ورَجُلٌ عَدْلٌ بيِّن العَدْلِ. والعَدَالة: وُصِف بِالْمَصْدَرِ، مَعْنَاهُ ذُو عَدْلٍ.(٤)

واصطلاحًا: وصف الراوي بصفات تقتضي قبول روايته، فهي شهادة بالتزكية تصحح العمل بمرويه.(٥)

والإفراط في باب الجرح يعني: غمز الراوي بالغلطة والغلطتين والثلاث، ونحوه، وليس الأمر كذلك، بل الصواب الاعتدال. قال ابن أبي حاتم: «أخبرني

---

(١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس الحموي، (٩٥/١).

(٢) لسان العرب (٤٢٢/٢).

(٣) علم الجرح والتعديل، قواعده وأئمته، للأستاذ الدكتور/عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، (ص: ٦٠).

(٤) لسان العرب (٤٣٠/١١)، بتصرف.

(٥) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، لمحمد بن محمد بن سويلم أبي شُهبة، (ص: ٣٨٥)

سليمان بن أحمد الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم. قيل له يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قلت: فثلاثين؟ قال: نعم. قلت: فخمسين؟ قال: نعم.»[1]

(١) الجرح والتعديل (٢٨/٢).

المطلب الرابع
﴿شروط المعدّل والجارح﴾

اشترط علماء الشأن في المعدل والجارح شروطًا مهمة، منها:

١- **أن يكون عدلاً، ورعًا، متيقظًا، صادقًا.** قال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): «والكلامُ في الرُّواة يَحتاجُ إلى وَرَعٍ تامّ، وبَراءةٍ مِن الهوى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديثِ، وعِلَلِه، ورجالِه.»[١] وقال: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع.»[٢] وقال: «فحق على المحدِّث أن يتورَّع في ما يؤدِّيه، وأن يسأل أهلَ المعرفة والورع؛ ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيلَ إلى أن يصير العارف الذي يزكِّي نقلةَ الأخبار ويجرحهم جهبذًا إلاَّ بإدمان الطلب، والفحْص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقُّظ والفَهْم، مع التقوى والدِّين المتين، والإنصاف والتردُّد إلى مجالس العلماء، والتحرِّي والإتقان، وإلا تفعل:

فَدَعْ عَنْكَ الْكِتَابَةَ لَسْتَ مِنْهَا .... وَلَوْ سَوَّدْتَ وَجْهَكَ بِالْمِدَادِ

قال الله -تعالى-: ﴿...فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾[٣]، فإن آنستَ يا هذا من نفسك فَهمًا وصدقًا، ودينًا وورعًا؛ وإلا فلا تتعنّ.»[٤]

٢- **أن يكون عارفًا بأسباب الجرْح والتعديل؛ لئلا يجرح عدلًا أو يعدل من استحق الجرح.**

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي (ص: ٨٢).

(٢) ميزان الاعتدال، للذهبي، (٤٦/٣).

(٣) [سورة النحل: ٤٣].

(٤) تذكرة الحفاظ، للذهبي، (١٠/١).

قال التاج السبكي(ت:٧٧١هـ): « من لا يكون عالمًا بأسبابهما – أي الجرح والتعديل– لا يقبلان منه لا بإطلاق ولا بتقييد.»(١)

قال ابن حجر: «والجَرْحُ مقدَّمٌ عَلى التَّعْديلِ، وأَطلقَ ذلك جماعةٌ، ولكنَّ، محلُّهُ إنْ صَدَرَ مُبَيَّناً مِن عارفٍ بأسبابه؛ لأنَّه إنْ كانَ غيرَ مُفَسَّرٍ لم يَقدح فيمن ثبتت عدالتُهُ، وإنِ صدرَ مِن غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعتبر بهِ، أيضاً.»(٢)

٣- أن يكون مُنْصِفًا بريئًا من التعصُّب والهوى، والميل إلى الدنيا. وقال الذهبي: « ينبغي أن تُتَفَقَّدَ حالُ الجارح مع مَن تَكلَّم فيه باعتبار الأهواء: فإن لاحَ لك انحرافُ الجارح، ووجدتَ توثيقَ المجروح من جهةٍ أخرى، فلا تَحفِلْ بالمنحرِف وبغَمْزِه المبهَم. وإن لم تجد توثيقَ المغموز، فتأَنَّ وترفَّقْ.»(٣)

وقال: «..إن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب؛ فبالله لا تتعبْ، وإن عرفتَ أنك مُخَلِّط مُخَبِّط، مهمِل لحدود الله؛ فأرِحْنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج(٤)، وينكب الزغل(٥)، ولا يحيق المكرُ السيِّئ إلاَّ بأهله، فقد نصحتُك، فعِلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهلُه؟ كدتُ ألاَّ أراهم إلاَّ في كتاب، أو تحتَ تراب.»(٦)

وقال ابن حجر: «والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى والغَـرَض الفاسـد، وكلام المتقدِّمين سالم من هذا غالبًا. وتارةً من المخالفة في العقائد، وهو موجودٌ كثيرًا قديمًا وحديثًا، ولا ينبغي إطلاقُ الجرح بذلك.»(٧)

---

(١) الرفع والتكميل، للكنوي، (ص: ١٠٤).

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر، (ص: ٢٥٨).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث، (ص: ٨٨).

(٤) **البَهْرَج:** الْبَاطِلُ. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، (١٦٦/١).

(٥) **الزغل:** الْغِشّ. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (٣٩٥/١).

(٦) تذكرة الحفاظ (١٠/١).

(٧) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٧٨).

٤- أن لا يكون مفرطًا في الجرح؛ كمن يجرح بما لا يقتضي رد حديث المحدِّث. قال ابن حجر: « وينبغي ألاَّ يُقبل الجرح والتعديل إلا مِن عدل متيقِّظ، فلا يُقبل جرْح مَن أفرط فيه؛ فجرح بما لا يقتضي ردَّ حديث المحدِّث، كما لا تُقبل تزكيةُ مَن أخذ بمجرَّد الظاهر؛ فأطلق التزكية.»(١)

٥- أن لا يكون متساهلًا في الحكم على الرواة. قال ابن حجر: « ولْيَحْذَر المتكلمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ؛ فإنَّهُ إنْ عدّلَ بغيرِ تثبتٍ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْماً ليسَ بثابتٍ، فَيُخْشَى عليهِ أَنْ يَدْخل في زُمرةِ مَن روى حَديثاً وهُو يُظَن أَنَّهُ كَذِبٌ، وإِنْ جَرَحَ بغيرِ تحرزٍ أَقدَمَ على الطَّعنِ في مسلمٍ بريءٍ مِن ذلك، ووَسَمه بِمِيْسَمِ سوءٍ يَبْقى عليهِ عارُهُ أَبدًا.»(٢)

٦- أن يكون حسن العبارة، مستيقظاً مستحضرًا عالمًا بمدلولات الجرح والتعديل المعتبرة عند العلماء، لا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفي بعضها قدحًا، وهو أمر شديد لا يدركه إلا واسع الاطلاع على أقوال العلماء، عالمًا بمدلولاتها في أزمنتها المختلفة.(٣)

٧- أن يكون على علم بالأحكام الشرعية، فرب جاهل ظن الحلال حرامًا فجرح به. قال الشافعي (ت: ٢٠٤هـ): «حضرت بمصر رجلا مزكيًا، يجرح رجلًا، سئل عن سببه وألح عليه، فقال: رأيته يبول قائمًا. قيل: وما في ذلك؟

---

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ١٧٧).

(٢) المصدر السابق (ص: ١٧٨).

(٣) كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام، أ.د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، (٣٢٩/٢).

قال: يريد الريح من رشاشه على يده وثيابه فيصلي فيه. قيل: هل رأيته قد أصابه الرشاش وصلى قبل أن يغتسل ما أصابه؟ قال: لا ولكن أراه سيفعل.»[١]

٨- **أن لا يكون قريناً منافسًا، فإن المعاصرة تورث المنافسة والمنافرة، إلا أن يأتي الجارح ببينة عادلة على جرحه.** قال مالك بن دينار (ت: ١٢٣هـ): «يؤخذ بقول العلماء والقراء في كل شيء إلا قول بعضهم في بعض؛ فلهم أشد تحاسدًا من التِّيُوسِ، تُنْصَبُ لهم الشاة الضارب فَيَنِيبُهَا هذا من هاهنا وهذا من هاهنا»[٢] وقال الذهبي: «وكلام النظير والاقران ينبغي أن يتأمل ويتأنى فيه.»[٣] وقال: «كلام الأقران يطوى ولا يروى.»[٤] وقال ابن حجر: «كلام الأقران غير معتبر في حق بعضهم بعضا إذا كان غير مفسر لا يقدح.»[٥] وقال اللكنوي في الرفع والتكميل في بيان حكم الجرح غير البريء: «الجرح إذا صدر من تعصب أو عداوة أو منافرة أو نحو ذلك فهو جرح مردود ...، ولهذا: لم يقبل قول الإمام مالك(ت: ١٧٩هـ) في محمد بن إسحاق (ت: ١٥١هـ)» صاحب المغازي إنه دجال الدجاجلة، لما علم أنه صدر من منافرة باهرة، بل

(١) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، (ص: ١٠٨)، قاعدة في الجرح والتعديل، لتاج الدين السبكي، (ص: ٥٣).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، (١٠٩٢/٢).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي، (٨١/٣).

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٢٧٥/٥).

(٥) تهذيب التهذيب، لابن حجر، (٨١/٨).

حققوا أنه حسن الحديث، واحتجت به أئمة الحديث.»[1]، إلى غير ذلك من الشروط التي وضعها أهل الشأن.[2]

(١) الرفع والتكميل (ص: ٤٠٩)، وكلام الإمام مالك ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٦٩/٣)، عن يحيى بن آدم: حدثنا ابن إدريس، قال: كنت عند مالك فقيل له: إن ابن إسحاق يقول: اعرضوا على علم مالك فإني بيطاره- يُقَال: هُوَ بِهَذَا عَالم بيطار إِذا كَانَ خَبِيرا بِهِ حاذقا فِيهِ. المعجم الوسيط (٧٩/١)- فقال مالك: انظروا إلى دجال من الدجاجلة.

(٢) **ينظر:** مراتب الجرح والتعديل، للأستاذ الدكتور/كمال علي علي الجمل، (ص: ٢٨).

المطلب الخامس
﴿تصنيف أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد وعدمه﴾

يتفاوت أئمة الجرح والتعديل في مقاييس النقد الذي يوجهونه للرواة، فمنهم من يضع الراوي في مرتبة أقل مما يستحق، ومنهم من يُلحق الراوي بما هو أعلى من مرتبته، وبعضهم يتوسط؛ ويعطي كل راو حقه من الجرح أو التعديل، وما ذلك إلا لاختلاف الضوابط التي وضعها كل إمام في نقد الرواة.

قال الذهبي مبينًا تفاوت مناهج النقاد: «...فَمِنهم مَن نَفَسُهُ حادٌّ في الجَـرْح، ومِنهم مَن هو معتدل، ومِنهم مَن هو متساهل.»(١)

وقال: « اعلم –هداك الله– أن الذين قبل الناس قولهم في الجـرح والتعـديل على ثلاثة أقسام:

١– قسم تكلموا في أكثر الرواة، كابن معين، وأبي حاتم الرازي.

٢– وقسم تكلموا في كثير من الرواة، كمالك، وشعبة.

٣– وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل، كابن عيينة، والشافعي.

والكل أيضًا على ثلاثة أقسام:

قسم منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل، يغمـز الـراوي بـالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا وثق شخصًا فعض على قولـه بناجـذيك وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلًا فانظر هل وافقه غيره على تضـعيفه، فـإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلا مفسرًا، يعني: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلًا هـو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصـحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.»(٢)

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، (ص: ١٧١).

وقال: «إذا وثق أبو حاتم رجلا فتمسك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلا صحيح الحديث، وإذا لين رجلا، أو قال فيه: لا يحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه أحد، فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال، قد قال في طائفة من رجال (الصحاح): ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك.»[١]

وأئمة الجرح والتعديل كما هو معلوم ليسوا على مرتبة واحدة، فمنهم المتشددون، ومنهم المعتدلون، ومنهم المتساهلون، فمن الأئمة المتشددين:

١- **شعبة بن الحجاج، أبو بسطام الواسطي.**(ت:١٦٠هـ). قال الذهبي: «شعبة متعنِّت.»[٢]

وقال ابن حجر: «وذلك أن كل من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبة وسفيان، وشعبة أشد منه؟

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد منه.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد منه.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.»[٣]

٢- **مالك بن أنس بن مالك.** (ت: ١٧٩هـ). الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين. قال سفيان بن عيينة (ت: ١٩٨هـ): «ما كان أشد انتقاد مالك للرجال وأعلمه بشأنهم.»[٤]

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٦٠/١٣).

(٢) المغني في الضعفاء، للذهبي، (٧٩٢/٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر، (٧٥/١).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/١٠).

٣- يحيى بن سعيد القطان، أبو سعيد البصري. (ت: ١٩٨هـ). قال النسائي (ت: ٣٠٣هـ): «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فإذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا فإنه لا يترك؛ لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد.»[١]

وقال الذهبي: « كان يحيى بن سعيد متعنتاً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثق شيخاً، فاعتمد عليه، أما إذا لين أحدًا، فتأن في أمره حتى ترى قول غيره فيه.»[٢]

وقال الذهبي: «هذا من تعنت يحيى في الرجال، وله اجتهاده، فلقد كان حجة في نقد الرواة.»[٣]

٤- أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي. (ت: ٢٣٣هـ).[٤]

٥- إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني. (ت: ٢٥٩هـ). قال الذهبي: «وهو ممن يبالغ في الجرح.»[٥]

وقال: «وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فظاظة عبارته.»[٦]

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٥/١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٨٣/٩).

(٣) المصدر السابق (١٩٤/٧).

(٤) **انظر:** ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٩٣).

(٦) ميزان الاعتدال (٦٦/٢).

٦- **أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي.** (ت: ٢٧٧هـ).[١] قال الذهبي: «قد يقول أبو حاتم فلان مجهول، ويكون قد روى عن جماعة.»[٢]

٧- **أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي.** (ت: ٣٠٣هـ). قال الذهبي: «في ترجمة عبدالله بن وهب: هكذا -والله- كان العلماء، وهذا هو ثمرة العلم النافع، وعبد الله حجة مطلقًا، وحديثه كثير في الصحاح، وفي دواوين الإسلام، وحسبك بالنسائي وتعنته في النقد حيث يقول: وابن وهب ثقة، ما أعلمه روى عن الثقات حديثا منكرًا. »[٣]

٨- **أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي.** (ت: ٣٢٢هـ). قال في كتابه الضعفاء عن الإمام علي بن المديني: «جنح إلى ابن أبي دواد والجهمية، وحديثه مستقيم إن شاء الله.»[٤] قال الذهبي في الميزان: «أحد الأعلام الاثبات، وحافظ العصر. ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء فبئس ما صنع.»[٥]

٩- **أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي.** (ت: ٣٩٤هـ). قال الذهبي: «أبو الفتح الأزدي يسرف في الجرح)[٦] وقال: «لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقًا.[٧]»[٨]

---

(١) **انظر:** ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣)..

(٢) المغني في الضعفاء (١٣٧/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٢٢٨/٩).

(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، (٢٣٥/٣).

(٥) ميزان الاعتدال (١٣٨/٣).

(٦) المصدر السابق (٥/١).

(٧) **يقال:** فيهِ رَهَقٌ؛ أَي: خِفَّة وحدّة. تهذيب اللغة، لأبي منصور الهروي، (٢٥٩/٥).

(٨) ميزان الاعتدال (٦١/١).

ومن الأئمة المعتدلين:

١- **أبو عبد الله محمد بن سعد الهاشمي.** (ت: ٢٣٠هـ). قال الذهبي: «وكذا تكلم محمد بن سعد الحافظ في كتاب الطبقات له بكلام جيد مقبول.»[١]

٢- **أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل.** (ت: ٢٤١هـ).[٢] قال أبو حاتم في الجرح والتعديل[٣] «كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث بصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوى الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم، جعله أصلا وبنى عليه.» وقال الزركشي(ت: ٧٩٤هـ): «وَمن طبقته- أي: يحيى بن معين- أَحْمد بن حَنْبَل سَأَلَهُ جمَاعَة من تلامذته عن الرِّجَال وَكَلَامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع.»[٤]

٣- **أبو عبد الله أحمد بن إسماعيل البخاري.** (ت: ٢٥٦هـ).[٥]

٤- **أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي.** (ت: ٢٦٤هـ).[٦]

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٥).

(٢) **انظر:** ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

(٣) الجرح والتعديل (٣٠٢/١).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي،(٤٤٢/٣)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي، (٣٥٣/٤)، المتكلمون في الرجال، للسخاوي، (ص: ١٠٣).

(٥) **انظر:** ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

(٦) **انظر:** ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢)، الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

٥- **أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.** (ت: ٣٦٥هـ)، مصنف الكامل.[١] قال الذهبي: «وهو منصف في الرجال بحسب اجتهاده.»[٢]

ومن الأئمة المتساهلين:

١- **أبو جعفر أحمد بن صالح المصري.** (ت: ٢٤٨هـ).[٣]

٢- **أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي.** (ت: ٢٦١هـ). وهذا بين لمن اطلع على كتابه معرفة الثقات.[٤]

٣- **محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.** (ت: ٢٧٥هـ). قال الذهبي: «أما الترمذي فروى من حديثه -أي كثير بن عمرو بن عوف-: «الصلح جائز بين المسلمين» وصححه؛ فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.»[٥] وقال: «حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه، فلا يغتر بتحسين الترمذي، فعند المحاققة غالبها ضعاف.»[٦] وقال الذهبي في السير عن جامع الترمذي: «(جامعه) قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو.»[٧]

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٥٦/١٦).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٧).

(٤) المصدر السابق (ص: ١٩٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٤٠٧/٣).

(٦) المصدر السابق (٤١٦/٤).

(٧) سير أعلام النبلاء (٢٧٦/١٣).

٤- **أبو حفص ابن شاهين.** (ت: ٣٨٥هـ). وهذا بين لمن اطلع على كتابه معرفة الثقات.[١]

٥- **أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني.** (ت: ٣٨٥هـ).[٢] وقيده الذهبي بقوله: في بعض الأوقات.

٦- **أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النسيابوري.** (ت:٤٠٥هـ).[٣]

وتكمن أهمية معرفة المتشددين والمتساهلين من أئمة الجرح والتعديل في الترجيح عند التعارض، يعني إذا تعارض قول متشدد في الجرح مع مَن هو معتدل فيه، فيقدم حكم المعتدل، ولا يقبل جرح المتشدد إلا مفسرًا، وكذلك إذا تعارض قول متساهل في الحكم على الرجال مع من هو معتدل في حكمه، فيقدم حكم المعتدل، وكذلك إذا وثق المتشدد في الجرح أحد الرواة فإن توثيقه يكون في أعلى الدرجات.

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٩).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٨٣).

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٧٢).

المبحث الثاني
﴿الدراسة النقدية للرواة﴾

١- (٥١٢)- أَسيد[١] بن زيد بن نَجيح[٢] الجمال[٣] -بالجيم- الهاشمي[٤] مولاهم[٥] [أبو محمد] الكوفي، ضعيف، أفرط ابن معين فكذبه، وما له في

---

(١) بفتح الهمزة. تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص: ٨٨).

(٢) **نجيح:** بفتح النون، وكسر الجيم. المغني في ضبط أسماء الرجال، للفتني،(ص: ٢٥٣).

(٣) **الجمال:** بفتح الجيم والميم المشددة، وبعدهما الألف واللام، ذكرت نسبه في الشين، هذه النسبة إلى حفظ الجمال وإكرائها من الناس في الطرق. الأنساب (٣١٩/٣)(٩٣٢).

(٤) **الهاشمي:** بفتح الهاء، بعدها الألف، وفي آخرها الشين المعجمة، بعدها الميم، هذه النسبة إلى هاشم بن عبد مناف، وقيل للنبي (ﷺ) نسبة إلى هاشم، وكل علوي وعباسي فهو هاشمي. الأنساب (٣٧٩/١٣)(٥٢٢٣).

(٥) **الْمَوْلَى:** الْمُعْتِقُ وَالْمُعْتَقُ، وَالصَّاحِبُ، وَالْحَلِيفُ، وَابْنُ الْعَمِّ، وَالنَّاصِرُ، وَالْجَارُ ؛ كُلُّ هَؤُلَاءِ مِنَ الْوَلْيِ وَهُوَ الْقُرْبُ. وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرَ آخَرَ فَهُوَ وَلِيُّهُ. مقاييس اللغة (١٤١/٦)

قال السخاوي: واعلم أن المولى من الأسماء المشتركة بالاشتراك اللفظي الموضوعة لكل واحد من الضدين؛ إذ هي موضوعة للمولى من أعلى، وهو المنعم المعتق، بكسر المثناة، والمولى من أسفل، وهو المعتق بفتحها، ومعرفة كل منهما مهمة. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣٩٩/٤).

والولاء أنواع ثلاثة:

١- النوع الأول ولاء العتاقة، وهو ما يكون بين المعتِق والمعتَق وقد كان معروفا في الجاهلية فجاء الإسلام فأقره، وشرط له بعض الشروط، وهذا النوع هو الأكثر.

٢- النوع الثاني: ولاء التناصر والتعاون، وقد كان في الجاهلية، ولكن الإسلام جعله تناصرا على الحق، والخير، لا على البغي والظلم، وتقاطع الأرحام. =

البخاري سوى حديث واحد مقرون بغيره، من العاشرة، مات قبل العشرين، خ.[1]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد (ت:٢٧٠هـ): سألت يحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ) عنه، فقال: « كذاب، أتيته ببغداد في الحذائين[2]، فسمعته يحدث بأحاديث كذب.»[3]

وقال عباس الدوري (ت:٢٧١هـ)، عن يحيى بن معين: «أسيد كذاب، ذهبت إليه إلى الكرخ[4]، ونزل في دار الحذائين، فأردت أن أقول له: يا كذاب، ففرقت[5] من شفار[6] الحذائين!»[7].

=٣- النوع الثالث: ولاء الإسلام، فكل من أسلم على يدي شخص فولاؤه له، وهذا مما ابتدع في الإسلام، ولم يكن معروفًا من قبل. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص: ٦٨٨- ص: ٦٨٩).

(١) تقريب التهذيب (ص: ١١٢)(٥١٢)، **وقد اعتمدت في الدراسة التطبيقية على** طبعة: دار الرشيد، سوريا، تحقيق: الشيخ: محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦- ١٩٨٦م.

(٢) **الحَذَّائِينَ:** جَمْع حَذَّاء، وهو صَانِع النِّعَال. النهاية في غريب الحديث والأثر(١/٣٥٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١/٣٤٤)(٦٢٨).

(٤) **الكرخ:** بالفتح ثم السكون، وخاء معجمة، من كرخت الماء وغيره إذا جمعته إلى موضع، بلدة ببغداد العراق، في الجانب الغربي من بغداد. انظر: الجبال والأمكنة والمياه، للزمخشري جار الله، (ص: ٢٨٤)، معجم البلدان (٤/٤٤٧)، مراصد الاطلاع على أسماء الامكنة والبقاع (٣/١١٥٥)، الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله الحِميرى، (ص: ٤٩١).

(٥) **الفرق:** الخوف. مجمل اللغة، لابن فارس، (ص: ٧١٨).

(٦) **الشَّفْرَةُ مِنَ الْحَدِيدِ:** مَا عُرِّضَ وحُدِّدَ، وَالْجَمْعُ شِفارٌ. لسان العرب (٤/٤٢٠).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (٣ /٢٣٨)(٥١٢).

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: أسيد بن زيد بن نجيح الجمال القرشي الهاشمي، أبو محمد الكوفي.

روى عن: أبي إسرائيل إسماعيل بن خليفة الملائي، والحسن بن صالح بن حي، وزهير بن معاوية، والليث بن سعد، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري حديثا واحدًا مقروناً بغيره، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، والحسن بن علي بن عفان العامري، وغيرهم.(١)

أقوال المعدلين:

قال البزار (ت:٢٩٢هـ): «لم يكن به بأس.»(٢)

وقال: «وأسيد بن زيد كوفي، قد احتمل حديثه مع شيعية(٣) شديدة كانت فيه.»(٤)

وذكره الذهبي في رسالة من تكلم فيه وهو موثق.(٥)

---

(١) تهذيب الكمال (٢٣٨/٣).

(٢) مسند البزار (٢٠٧/١).

(٣) الشيعة أصناف، وإنما قيل لهم الشيعة؛ لأنهم شيعوا علياً -رضوان الله عليه- ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله (ﷺ)، ومنهم المعتدلون، ومنهم الغالية الذين غلوا في علي وقالوا فيه قولاً عظيمًا، وهم الرافضة؛ وإنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبي (ﷺ) نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي (ﷺ)، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف، وأنها قرابة، وأنه جائز للإمام في حال التقية أن يقول: إنه ليس بإمام، وأبطلوا جميعًا الاجتهاد في الأحكام، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس، وزعموا أن عليًا -رضوان الله عليه- كان مصيبًا في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين. انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، (٢٥/١).

(٤) البحر الزخار، للبزار، (٧٩/١٨).

(٥) رسالة من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي، (ص: ١١٣).

أقوال المجرحين:

قال أبو حاتم (ت:٢٧٧هـ): «قدم إلى الكوفة من بعض أسفاره، فأتاه أصحاب الحديث، ولم آته، وكانوا يتكلمون فيه.»[١]

وقال البزار: «حدث بأحاديث لم يتابع عليها.»[٢]

وقال النسائي (ت:٣٠٣هـ): «متروك.»[٣]

وقال ابن الجارود (ت:٣٠٧هـ): «كذاب.»[٤]

وقال الساجي (ت:٣٠٧هـ): «سمعت أحمد بن يحيى الصوفي يحدث عنه بمناكير[٥].»[٦]

وقال أبو حاتم ابن حبان (ت:٣٥٤هـ): «يروي عن الثقات المناكير، ويسرق الحديث.»[٧][٨]

---

(١) الجرح والتعديل(٣١٨/٢)(١٢٠٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٤٥/١)(٦٢٨).

(٣) المصدر السابق (٣٤٥/١).

(٤) حاشية تهذيب الكمال (٢٤١/٣).

(٥) **المُنْكَر:** هو ما انفرد الراوي الضعيفُ به. الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٤٢)، وقال ابن حجر: وإنْ وقَعَتِ المخالفة معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: المَعْروفُ، ومقابلُهُ يقال له: المنكَر. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٦).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٤٥/١).

(٧) **سرقة الحديث معناها:** أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضا من شيخ ذاك المحدث، أو يكون الحديث عرف براوٍ فيضيفه السارق لراوٍ غيره ممن شاركه في طبقته. منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، (ص: ١١٥)، وانظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٢٥/٢).

(٨) المجروحين، لابن حبان، (١٨٠/١)(١١٩).

وقال أبو أحمد ابن عدي (ت:٣٦٥هـ): «وأسيد بن زيد هذا يتبين على رواياته الضعف، وله غير ما ذكرت من الروايات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.»[١]

وقال الدارقطني (ت:٣٨٥هـ): «ضعيف الحديث.»[٢]

وقال ابن شاهين (ت:٣٨٥هـ): «أسيد بن زيد الجمال كذاب.»[٣]

وقال الخطيب (ت:٤٦٣هـ): «قدم أسيد بغداد، وحدث بها، وكان غير مرضي في الرواية.»[٤]

وقال أبو نصر بن ماكولا (ت٤٨٦هـ): «ضعفوه.»[٥] [٦]

الدراسة النقدية[٧] لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (٢/٨٥)(٢١٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، (١/٢٥٩)(١١٣).

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين، (ص: ٤٧)(٣).

(٤) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (٧/٥١٥)(٣٤٥٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١/٣٤٥).

(٦) مات (رحمه الله) قبل العشرين ومائتين بقليل. تاريخ الإسلام، للذهبي، (٥/٢٨١)(٤٧).

(٧) **النقد في اللغة:** قال ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): النُّونُ وَالْقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ. مِنْ ذَلِكَ: النَّقْدُ فِي الْحَافِرِ، وَهُوَ تَقَشُّرُهُ. حَافِرٌ نَقِدٌ: مُتَقَشِّرٌ. وَالنَّقْدُ فِي الضِّرْسِ: تَكَسُّرُهُ، وَذَلِكَ يَكُونُ بِتَكَشُّفِ لِيطِهِ عَنْهُ. وَمِنَ الْبَابِ: نَقْدُ الدِّرْهَمِ، وَذَلِكَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ حَالِهِ فِي جَوْدَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. مقاييس اللغة (٥/٤٦٧).

والنّقْد عند المحدثين هو: علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحًا وتعديلًا، بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن. انظر: دراسات في منهج النقد عند المحدثين، د. محمد علي قاسم العمري، ص:١١، دار النفائس- الأردن.

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– الراوي أخرج له البخاري في المتابعات. قال ابن عدي (ت:٣٦٥هـ): «إنما ذكره البخاري للاستشهاد.»[١] وقال الباجي (ت: ٤٧٤هـ): «أخرج البُخَارِيّ عَنهُ فِي الرقَاق مَقْرُونًا بعمران بن ميسرة عن هشيم عن حُصَيْن.»[٢] وقال ابن حجر: «لم أر لأحد فيه توثيقًا[٣]، وقد روى عنه البخاري في كتاب الرقاق حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، فإنه قال: حدثنا عمران بن ميسرة، حدثنا محمد بن فضيل، أخبرنا حصين.ح، وحدثني أسيد بن زيد، حدثنا هشام عن حصين، قال: كنت عند سعيد بن جبير فذكر عن ابن عباس حديث: «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ**.. فذكره.»[٤]

قلت: الحديث أخرجه البخاري في صحيحه قال: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ، ح قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَحَدَّثَنِي أَسِيدُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ (ﷺ): «**عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ النَّفَرُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ العَشَرَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الخَمْسَةُ، وَالنَّبِيُّ يَمُرُّ وَحْدَهُ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قُلْتُ: يَا جِبْرِيلُ، هَؤُلَاءِ أُمَّتِي؟ قَالَ: لاَ، وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الأُفُقِ، فَنَظَرْتُ فَإِذَا سَوَادٌ كَثِيرٌ، قَالَ: هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ، وَهَؤُلَاءِ**

---

(١) أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح)، لابن عدي، (ص: ٩٨)(٤٢).

(٢) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي، (٤١١/١)(١٣١).

(٣) هذا الكلام فيه نظر؛ فقد حسن البزار حديثه كما سبق ذكره في ترجمته.

(٤) فتح الباري، لابن حجر، (٣٩١/١).

سَبْعُونَ أَلْفًا قُدَّامَهُمْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِمْ وَلاَ عَذَابَ، قُلْتُ: وَلِمَ؟ قَالَ: كَانُوا لاَ يَكْتَوُونَ، وَلاَ يَسْتَرْقُونَ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ. فَقَامَ إِلَيْهِ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ» ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ آخَرُ قَالَ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ.»

الحديث أخرجه: البخاري، كتاب الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب، (١١٢/٨)(٦٥٤١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (١٩٩/١)(٢٢٠)، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، به.

– تفرد البزار بتحسين حديثه.

– اتهمه ابن حبان في المجروحين بسرقة الحديث.(١)

– لم يتفرد يحيى بن معين بتكذيبه، بل كذبه أيضًا ابن الجارود، وابن شاهين، والظاهر أنهما تبعا في هذا ابن معين.

---

(١) ساق ابن حبان مثالًا **من سرقته للحديث** فقال: رَوَى عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَن ابن عُمَرَ قَالَ: لِنَعْلِ النَّبِيِّ (ﷺ) قِبَالان. حدثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بِتُسْتَرَ ثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّطَوِيُّ ثَنَا أَسد بْنُ زَيْدٍ. هَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَلا مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ قَتَادَةُ أَنَّ النَّبِي (ﷺ)، فَأَسْنَدَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ وَهَمَّامٌ. وَرَوَى هِلالِ الرَّأْيِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ كَانَ لنعل النَّبِي (ﷺ) قبالان. حدثَنَا ابن أَبِي الأَدْيَكِ ثَنَا هِلالُ بْنُ يحيى الرَّأْي. المجروحين (١٨١/١)، **قلت**: حديث أنس (ﷺ) أخرجه: البخاري، كِتَابُ اللِّبَاسِ، بَابُ قِبَالاَنِ فِي نَعْلٍ، وَمَنْ رَأَى قِبَالًا وَاحِدًا وَاسِعًا (١٥٤/٧)(٥٨٥٧)، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ (ﷺ): «أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ (ﷺ) كَانَ لَهَا قِبَالاَنِ.». **والقِبال:** زمام النَّعْل، وَهُوَ السَّير الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الإِصبَعين. النهاية في غريب الحديث والأثر (٨/٤).

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: ضعيف، وهو في الأصل كذلك إلا أن تخريج البخاري له مقروناً يدل على أنه انتقى من حديثه.

– صحة القول **بإفراط يحيى بن معين** في تكذيب الراوي كما قال الحافظ، وأنه يسرق الحديث فقط ولا يكذب.

٢– (٧٣٩)– بكر بن خُنيس– بالمعجمة، والنون، وآخره سين مهملة، مصغر– كوفي عابد، سكن بغداد، صدوق له أغلاط، أفرط فيه ابن حبان، من السابعة، ت ق.[١]

قول من أُسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان:«يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه الْمُعْتَمد لها.»[٢]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: بكر بن خنيس الكوفي العابد، نزيل بغداد.

روى عن: أبان بن أبي عياش، وثابت البناني، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

وروى عنه: إبراهيم بن طهمان، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحجاج بن محمد الأعور، وغيرهم.[٣]

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ): «صالح، لا بأس به. إلا إنه يروي عن ضعفاء، ويكتب من حديثه الرقاق.»[٤]

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٢٦)(٧٣٩).

(٢) المجروحين (١/١٩٥)(١٤٥).

(٣) تهذيب الكمال (٤/٢٠٨)(٧٤٣).

(٤) المصدر السابق (٤/٢٠٨).

وقال العجلي (ت:٢٦١هـ): «كوفي، ثقة.»[١]

أقوال المجرحين:

قال عباس الدوري (ت:٢٧١هـ)، وأبو بكر بن أبي خيثمة (ت:٢٧٩هـ). عن يحيى: « ليس بشيء.»[٢]

وقال أبو حاتم: سألت علي ابن المديني عنه، فقال: «للحديث رجال.»[٣]

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ): سئل أبي عنه، فقال: «كان رجلًا صالحا غزاء، وليس بقوي في الحديث. قلت: هو متروك الحديث؟ قال: لا يبلغ به الترك.»[٤]

وقال عبد الله بن علي بن المديني: «سألت أبي عنه فضعفه.»[٥]

وقال ابن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ): «ضعيف الحديث، وهو موصوف بالرواية والزهد.»[٦]

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي(٢٤٢هـ): «ليس بمتروك. وهو شيخ صاحب غزو.»[٧]

وقال أحمد بن صالح المصري: «متروك.»[٨]

---

(١) معرفة الثقات، للعجلي، طبعة الباز، (ص: ٨٤)(١٦١).

(٢) تهذيب التهذيب (٤٨٢/١) (٨٨٥).

(٣) الجرح والتعديل (٣٨٤/٢)(١٤٩٧).

(٤) المصدر السابق (٣٨٤/٢).

(٥) تهذيب التهذيب (٤٨٢/١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

وقال عمرو بن علي (ت:٢٤٩هـ): «ضعيف.»[١]

وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (٢٥٦هـ): «كان يروي كل منكر عن كل منكر.»[٢]

وقال يعقوب بن شيبة السدوسي (ت:٢٦٢هـ): «ضعيف، وكان يوصف بالعبادة والزهد.»[٣]

وقال أبو زرعة (ت:٢٦٤هـ): «ذاهب الحديث.»[٤]

وقال أبو داود (ت:٢٧٥هـ): «ليس بشيء.»[٥]

وذكره يعقوب بن سفيان (ت:٢٧٧هـ) في باب: "من يرغب في الرواية عنهم" قال: «وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم.»[٦]

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش (ت:٢٨٣هـ): «متروك.»[٧]

وقال البزار: «ليس بالقوي.»[٨]

وقال النسائي: «ضعيف.»[٩]

وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي.»[١٠]

---

(١) تهذيب التهذيب (٤٨٢/١).

(٢) أحوال الرجال، للجوزجاني، (ص: ١٨١)(١٦٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٨٢/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (٣٤/٣).

(٧) تهذيب التهذيب (٤٨٢/١).

(٨) البحر الزخار (٣٢/١٤).

(٩) الضعفاء والمتروكون، للنسائي، (ص: ٢٤)(٨٤).

(١٠) تهذيب الكمال (٢٠٨/٤).

وقال العقيلي (ت:٣٢٢هـ): «ضعيف.»[١]

وقال أبو أحمد ابن عدي: «ولبكر بن خنيس من الرواية غير ما ذكرت أخبار من الرقاق وغيره، وهو ممن يكتب حديثه، وهو يحدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم، وهو في نفسه رجل صالح إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم، وحديثه في جملة حديث الضعفاء وليس هو ممن يحتج بحديثه.»[٢]

وقال الدارقطني: «متروك.»[٣]

وقال البرقاني (ت: ٤٢٥هـ): «وكان في رأيه لا بأس به، كان يروي كل منكر، وكان لا بأس به في نفسه.»[٤]

وقال الذهبي (ت: ٧٤٨هـ): «واه.»[٥][٦]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

- **الراوي روى له الترمذي حديثًا في قيام الليل، وقال:** حسن، غريب لا يصح[٧]، وروى له ابن ماجه، وهو مشهور بالرواية في باب الزهد والرقاق.

---

(١) الضعفاء الكبير (١٤٨/١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٩١/٢)(٢٦٤).

(٣) الضعفاء والمتروكون (٢٦٠/١)(١٢٦).

(٤) تاريخ بغداد (٥٧٢/٧)(٣٤٧٨).

(٥) الكاشف، للذهبي، (٢٧٤/١)(٦٢٤).

(٦) توفي (رحمه الله) في حدود السبعين ومائة هجرية. تهذيب التهذيب (٤٨٢/١).

(٧) أخرجه: الترمذي، باب في فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله بعباده (٥٥٢/٥)(٣٥٤٩)، قال: حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا أبو النضر قال: حدثنا بكر=

– **قال ابن حبان:** « يروي عن البصريين والكوفيين أشياء موضوعة يسبق إلى القلب أنه الْمُعْتَمد لها.»[1] **قلت:** ساق ابن عدي بعض مروياته في الكامل[2]، والذهبي في الميزان[3]، وقد تتبعتها فلم أجد في أسانيدها من هو كذاب، ثم وقفت بتوفيق الله تعالى على روايته لحديث قيام الليل عند الترمذي من طريق بكر بن خنيس، عن محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي « **المصلوب الكذاب**»، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال (ﷺ). وله شاهد من حديث أبي أمامة (ﷺ)، كما سبق في التخريج.

– الراوي ليس معتمدًا لما رواه من الموضوعات؛ لأنه في نفسه رجل عدل صالح، إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث.

=بن خنيس، عن محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عَنْ بِلَالٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ، وَمَنْهَاةٌ عَنْ الإِثْمِ، وَتَكْفِيرٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَمَطْرَدَةٌ لِلدَّاءِ عَنِ الجَسَدِ.**» وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ بِلَالٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ. وَسَمِعْتُ: مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: مُحَمَّدٌ القُرَشِيُّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الشَّامِيُّ، وَهُوَ: ابْنُ أَبِي قَيْسٍ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ وَقَدْ تُرِكَ حَدِيثُهُ. قال: وَقَدْ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ). حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَهُوَ قُرْبَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ، وَمَكْفَرَةٌ لِلسَّيِّئَاتِ، وَمَنْهَاةٌ لِلإِثْمِ**». وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ بِلَالٍ.

(١) المجروحين (١/١٩٥)(١٤٥).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/١٩٠).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٣٤٤).

– لا بأس بالراوي في نفسه، وقد حدث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم.

– لا يبلغ الراوي بحديثه درجة الترك.

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: صدوق له أغلاط، يعني: أنه ضعيف يعتبر بحديثه، وهو كذلك.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** في الحكم على الراوي، كما قال الحافظ.

٣- (٩٧٠)- جَميل- بفتح أوله- ابن الحسن بن جميل العتكي[١] الجهضمي[٢]، أبو الحسن البصري، نزيل الأهواز[٣]، صدوق يخطئ، أفرط فيه عبدان، من العاشرة، ق.[٤]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن عدي: «سمعت عبدان يقول: وسئل بحضرتي عن جميل بن الحسن فقال: كان كذابًا فاسقًا فاجرًا.»[٥]

---

(١) **العَتَكي:** بفتح العين المهملة، والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق، وكسر الكاف، هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد. الأنساب (٩/٢٢٧)(٢٦٩٥).

(٢) **الجَهْضَمِيّ:** بفتح الجيم والضاد المنقوطة، وسكون الهاء، هذه النسبة إلى الجهاضمة، وهي محلة بالبصرة. الأنساب (٣/٤٣٥)(١٠١٥).

(٣) **الأهواز:** أقصى شمال الخليج العربي، مدينة نزهة جدًا، ليس في خوزستان مدينة أكثر نزاهة منها، ذات نعم وفيرة وشكل حسن، أهلها صفر الوجوه. حدود العالم من المشرق الى المغرب (ص: ١٤٩)، أطلس الحديث النبوي (ص: ٥٣). **قلت:** هي عاصمة ومركز محافظة خوزستان، تقع جنوب غرب إيران، ويخترق المدينة نهر كارون، وهي ترتفع عن سطح البحر ٢٠مترًا.

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٤٢)(٩٧٠).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٤٢٩)(٣٦٠)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/١٧٥)(٦٨٧).

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: جميل بن الحسن بن جميل الأزدي[١]، أبو الحسن البصري، نزيل الأهواز.

روى عن: أحمد بن موسى اللؤلؤي، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وغيرهم.

روى عنه: ابن ماجه، وأحمد بن حمدان التُّسْتَرِيّ، والحسين بن محمد الْقَبَّانِيّ، وغيرهم.[٢]

أقوال المعدلين:

قال مسلمة الأندلسي (ت: ٣٥٣ هـ): « ثقة.»[٣]

وقال ابن عدي: «... وجميل بن الحسن لم أسمع أحدًا يتكلم فيه غير عبدان، وهو كثير الرواية، وعنده كتب سعيد بن أبي عروبة، يرويه عن عبد الأعلى، عن سعيد، وعنده عن أبي همام الأهوازي غرائب، وعن غيرهما، ولا أعلم له حديثا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به، إلا أن عبدان نسبه إلى الفسق، وأما في باب الرواية فإنه صالح.»[٤]

أقوال المجرحين:

قال عبدان (ت: ٣٠٦ هـ): «.. فكان عندنا بالأهواز ثلاثين سنة لم نكتب عنه.»[٥][٦]

---

(١) **الأزدي:** هذه النسبة إلى أزد شنوءة، بفتح الألف، وسكون الزاى، وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت. الأنساب (١/١٨٠)(١١٣).

(٢) تهذيب الكمال (٥/١٢٧)(٩٦٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/١١٤)(١٧٩).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٤٢٩)(٣٦٠).

(٥) تهذيب الكمال (٥/١٢٩).

(٦) توفي (رحمه الله) ما بين سنتي إحدى وخمسين ومائتين، وستين ومائتين هجرية. تاريخ الإسلام (٦/٦١) (١٤٣).

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «أدركناه ولم نكتب عنه.»[١]

وذكره أبو حاتم ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: «يغرب.»[٢]

الدراسة النقدية لحال الراوي وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له ابن ماجه، وهو كثير الرواية.

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: صدوق يخطئ، وهو ليس كذلك.

– الراجح في الراوي أنه حسن الحديث لاسيما إذا خلا من الغرابة؛ فقد وثقه مسلمة بن قاسم، وقال ابن عدي: ولا أعلم له حديثا منكرًا، وأرجو أنه لا بأس به. وقال أيضًا: صالح. وصحح ابن حبان[٣]، وابن خزيمة (ت:٣١١هـ)،[٤]، والحاكم[٥] حديثه فأخرجوه في كتبهم.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٥٢٠)(٢١٥٥).

(٢) الثقات، لابن حبان (٨/١٦٤)(١٢٧٦٨).

(٣) صحيح ابن حبان، كتاب الرقائق، ذكر باب الأدعية (٣/١٦٣)(٨٨٠)، بسنده إلى سلمان (رضي الله عنه)، أن رسول الله (ﷺ)، قال: «**إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ.**»

(٤) صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب إباحة الزيادة على التلبية في الموقف بعرفة بأن الخير خير الآخرة (٤/٢٦٠) (٢٨٣١) بسنده إلى ابن عباس (رضي الله عنهما)، أن رسول الله (ﷺ) وقف بعرفات، فلما قال: «**لبيك اللهم لبيك.**» قال: «**إنما الخير خير الآخرة.**»

(٥) المستدرك على الصحيحين، للحاكم، كتاب المناسك (١/٦٣٦)(١٧٠٧)، بسنده إلى ابْنِ عَبَّاسٍ (رضي الله عنهما)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ فَلَمَّا، قَالَ: «**لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ.**» قَالَ: «**إِنَّمَا الْخَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ.**» وقال: قَدِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِعِكْرِمَةَ، وَاحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِدَاوُدَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، لَمْ يُخَرِّجَاهُ، وسكت عنه الذهبي.

– صحة القول **بإفراط عبدان** كما قال الحافظ حين وصف الراوي بالكذب والفسق والفجور، فهي دعوى بلا بينة؛ لأن الخبر الذي من أجله نسبه عبدان إلى الفسق ساقط لا يصح، والمرأة فيه مجهولة. قال ابن عديّ: « قال عبدان: سمعت ابن معاذ يحكي عن آخر، عن امرأة، زعمت أن جميلًا تعرض لها وراودها، فقالت له: اتق الله! فقال: إنه ليأتي علينا الساعة يحل لنا فيها كل شيء.»[١]

قال الحافظ في التهذيب: « فكان هذا مراد عبدان بأنه فاسق يكذب، ولكن كيف يؤثر قول المرأة فيه مع كونها مجهولة. ؟!»[٢] ومن ثم فلا يثبت جرح الراوي من حيث عدالته.

٤– (٢٣٥٠)– سعيد بن عبد الرحمن الجمحي[٣]، من ولد عامر بْنِ حُذَيْم، أبو عبد الله المدني، قاضي بغداد، صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين، وله اثنتان وسبعون، عخ م د س ق.[٤]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «روي عن عبيد الله بن عمرو وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من سمعها أنه كان المعتمد لها.»[٥]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٢٩/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١١٤/٢).

(٣) بضم الجيم، وفتح الميم، وفي آخرها الحاء المهملة، هذه النسبة إلى بنى جمح. الأنساب (٣٢٦/٣)(٩٣٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٨)(٢٣٥٠).

(٥) المجروحين (٣٢٣/١)(٣٩٨).

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن جميل بن عامر، القرشي الجمحي، أبو عبد الله المدني.

روى عن: عبد الرحمن بن القاسم بن محمد، وعبيد الله بن عمر، وهشام بن عروة، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن إبراهيم الموصلي، وإسحاق بن محمد المدني، وإسماعيل بن إبراهيم التَّرْجُمَانِيّ، وغيرهم.(١)

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين: « ثقة.»(٢)

ووثقه ابن نمير (ت:٢٣٤هـ)(٣)

وقال صالح بن أحمد عن أبيه: « ليس به بأس، وحديثه مقارب.»(٤)

وقال أحمد بن صالح المصري: «مكي ثقة.»(٥)

وقال العجلي: «ثقة.»(٦)

وقال أبو حاتم: «صالح.»(٧)

وقال موسى بن هارون (ت:٢٩٤هـ): ثقة مأمون.(٨)

---

(١) تهذيب الكمال (٥٢٨/١٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تهذيب التهذيب (٥٦/٤).

(٤) المصدر السابق.

(٥) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، (٣٢٠/٥).

(٦) الثقات للعجلي، ط الدار، (٤٠١/١).

(٧) الجرح والتعديل (٤١/٤).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٣٢١/٥).

وقال النسائي: «لا بأس به.»[١]

وقال الحاكم (ت:٤٠٥هـ): « ثقة مأمون»[٢]

أقوال المجرحين:

قال يحيى بن معين: « ليس هو بشيء.»[٣]

وقال ابن الجوزي عن أبي حاتم: «لا يحتج به.»[٤]

وقال يعقوب بن سفيان: «لين الحديث.»[٥]

وقال الساجي: «يروي عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها.»[٦]

وقال ابن عدي: «وسعيد بن عبد الرحمن له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم عندي في الشيء بعد الشيء، يرفع موقوفاً ويوصل مرسلًا لا عن تعمد.»[٧][٨]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له البخاري في «أفعال العباد»، ومسلم، والباقون سوى الترمذي.

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/٥٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٥/٣٢٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تهذيب التهذيب (٤/٥٦).

(٥) المعرفة والتاريخ، للفسوي، (٣/١٣٨).

(٦) تهذيب التهذيب (٤/٥٦).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٤٥٤).

(٨) مات (رحمه الله) سنة ست وسبعين ومائة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/٥٣١).

– الراوي يهم في الحديث، يرفع موقوفًا ويوصل مرسلًا، ولكن ليس عن تعمد، وقد ساق ابن حبان له شيئًا من هذه الأحاديث.

– لم أقف للراوي على أحاديث موضوعة رواها عن الثقات، وقد ساق ابن عدي بعض مروياته في الكامل[١]، والخطيب في تاريخ بغداد[٢]، والذهبي في الميزان[٣]، وقد تتبعتها فلم أجد في أسانيدها من هو كذاب.

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: صدوق له أوهام. يعني: أنه حسن الحديث في غير أوهامه، وليس الأمر كذلك، بل هو ثقة، روى له مسلم، ووثقه الأكثرون، إلا أنه صاحب أفراد لا يتابع عليها عن هشام بن عروة، وسهيل بن أبي صالح.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** في الحكم على الراوي، بأنه كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات، كما قال الحافظ ابن حجر. وقد وافقه الإمام الذهبي، حيث قال: «وأما ابن حبان فإنه خساف قصاب، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة.»[٤]

٥- (٢٨٩٨)- الصَّباح[٥] بن محمد بن أبي حازم، البجلي[٦]==

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٤٥٤).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٩٦).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/١٤٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) بفتح المهملة، وموحدة شديدة. المغني في ضبط أسماء الرجال (ص: ١٤٩).

(٦) **البجلي:** بفتح الباء المنقوطة بواحدة والجيم، هذه النسبة إلى قبيلة بجيلة. الأنساب (٢/٩١)(٣٨٣).

==الأحمسي[١]، الكوفي، ضعيف، أفرط فيه ابن حبان، من السابعة، ت.[٢]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات.»[٣]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: صباح بن محمد بن أبي حازم، البجلي الأحمسي الكوفي.

روى عن: مرة الهمداني، وأبي حازم الأشجعي.

روى عنه: أبان بن إسحاق الأسدي الهمداني.[٤]

أقوال المعدلين:

قال العجلي: «الصباح بن محمد كوفي، ثقة.»[٥]

أقوال المجرحين:

قال العقيلي: «في حديثه وهم، ويرفع الموقوف.»[٦]

وقال الدارقطني: «كوفي أحمسي، ليس بقوي.»[٧]

وقال المنذريُّ (ت:٦٥٦هـ): « مختلف فيه.»[٨]

---

(١) **الأحمسي:** بفتح الألف، وسكون الحاء المهملة، وفتح الميمن وفي آخرها السين المهملة، هذه النسبة الى أحمس، وهي طائفة من بجيلة نزلوا الكوفة. الأنساب (١/١٢٥)(٦٥)

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٤)(٢٨٩٨).

(٣) المجروحين (١/٣٧٧)(٥٠٦).

(٤) تهذيب الكمال (١٣/١٠٩)(٢٨٤٨).

(٥) معرفة الثقات، طبعة الباز، (ص: ٢٢٧)(٦٩١).

(٦) الضعفاء الكبير (٢/٢١٣)(٧٥٠).

(٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدارقطني، (٥/٢٦٩)(٨٧٢).

(٨) الترغيب والترهيب، للمنذري (٢/٣٤٨).

وقال الذهبي: « رفع حديثين، هما من قول عبد الله.»[١]

وقال: وقد ذكره ابن أبي حاتم فقال: «روى عنه أبان بن إسحاق الأسدي لم يزد، ولا تعرض بجرح ولا تعديل.»[٢]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له الترمذي في سننه حديثًا واحدًا عن مرة الْهَمْدَانِيّ عن ابن مسعود.[٣]

– ترجم ابن أبي حاتم للراوي في الجرح والتعديل[٤] ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكر له البخاري في الكبير[٥] حديثًا رفعه. وخالفه زييد فأوقفه على ابن مسعود.[١] وكذلك فعل العقيليّ في ترجمته، فهذا يدلُّ على أن وهمه في رفع الموقوف، ومثل هذا يتقوى بغيره.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣٠٦/٢) (٣٨٤٨).

(٢) المصدر السابق (٣٠٦/٢).

(٣) سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله (ﷺ) (٦٣٧/٤)(٢٤٥٨)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُرَّةَ الهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «**اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الحَيَاءِ**». قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَسْتَحْيِي وَالحَمْدُ لِلَّهِ، قَالَ: «**لَيْسَ ذَاكَ، وَلَكِنَّ الِاسْتِحْيَاءَ مِنَ اللَّهِ حَقَّ الحَيَاءِ أَنْ تَحْفَظَ الرَّأْسَ وَمَا وَعَى، وَالبَطْنَ وَمَا حَوَى، وَلْتَذْكُرِ المَوْتَ وَالبِلَى، وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ تَرَكَ زِينَةَ الدُّنْيَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَحْيَا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الحَيَاءِ.**» وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبَانَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ».

(٤) (٤٤١/٤)(١٩٣٧).

(٥) (٣١٣/٤)(٢٩٥٧).

(١) **قال البخاري في التاريخ:** سَمِعَ مرة، حَدَّثَنِي الْجُعْفِيُّ، نا ابْنُ نُمَيْرٍ، نا أَبَانٌ نا الصَّبَّاحُ، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُود عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ): «**أَنَّ الله (ﷻ) قسم بينكم=**

– الراوي صاحب أوهام يرفع الموقوف، رفع حديثين، هما من قول عبد الله بن مسعود.(١)

– الراوي لم يوثقه إلا العجلي وهو متساهل، وخلاصة القول فيه أنه ضعيف كما حكم عليه العقيلي، والدارقطني، والحافظ في التقريب.

=**أخلاقكم**»، وقال الثوري، عَنْ زبيد، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْد اللَّه. ولَمْ يَرْفَعْهُ. التاريخ الكبير، للبخاري (٣١٣/٤). **قلت:** الحديث أخرجه مرفوعًا: أحمد في المسند (١٨٩/٦) (٣٦٧٢)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ (ﷺ)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ (ﷺ): «**إِنَّ اللهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ، كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللهَ (ﷻ) يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا لِمَنْ أَحَبَّ، فَمَنْ أَعْطَاهُ اللهُ الدِّينَ، فَقَدْ أَحَبَّهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُسْلِمُ عَبْدٌ حَتَّى يَسْلَمَ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ، وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بَوَائِقَهُ** "، **قَالُوا: وَمَا بَوَائِقُهُ يَا نَبِيَّ اللهِ؟ قَالَ: غَشْمُهُ وَظُلْمُهُ، وَلَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ، فَيُنْفِقَ مِنْهُ فَيُبَارَكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَيُقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يَتْرُكُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللهَ (ﷻ) لَا يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَمْحُو الْخَبِيثَ.**»

(١) **الحديثان هما:** حديث: « **اسْتَحْيُوا مِنَ اللهِ (ﷻ) حَقَّ الْحَيَاءِ**»، **وحديث:** « **إِنَّ اللهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ، كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ.** »، ولعل **الحديث الثالث** ما ذكره العقيلي فقال: وَمِنْ حَدِيثِهِ مَا حَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْفُرَيْعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ بَشَّارٍ الرَّمَادِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ النَّجْدِيُّ، عَنِ الصَّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُرَّةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَالَ: «**مَنِ اكْتَسَبَ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَأَنْفَقَ مِنْهُ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، وَإِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ**». وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَوْقُوفًا، حَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ قَبِيصَةَ، وَهَذَا أَوْلَى. «وَهَذِهِ رِوَايَةٌ أَوْلَى». الضعفاء الكبير (٢١٣/٢).

– لم أقف للراوي على نسخة موضوعة رواها عن الثقات بعد تتبع مروياته في كتب العلل والموضوعات حسب ما تيسر لي.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** كما قال الحافظ في الحكم على الراوي بأنه كان ممن يروي عن الثقات الموضوعات.

٦- (٣٠٩٦)- عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير القرشي الأسدي[١] الزبيري[٢] أبو الحارث المدني، نزل بغداد، متروك الحديث، أفرط فيه ابن معين فكذبه، وكان عالمًا بالأخبار، من الثامنة، مات في حدود التسعين، ت.[٣]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: وسمعت يحيى بن معين وسئل عن عامر بن صالح الذى يحدث عن هاشم بن عروة؟ فقال: «**كذاب خبيث عدو لله، هو زبيرى قد كتبت عنه**. فقلت ليحيى: إن أحمد بن حنبل يحدث عنه. فقال له: ماله؟! وهو يعلم أنا تركنا هذا الشيخ في حياته. فقلت: ولم؟ قال: قال لي حجاج: – يعني: ابن محمد الأعور – جاءني فكتب عني حديث هشام بن عروة عن ابن لهيعة وليث بن سعد، ثم ذهب فادعاها، فحدث بها عن هشام.»[١]

---

(١) **الأسدي:** بفتح الألف، والسين المهملة، وبعدها الدال المهملة، هذه النسبة الى أسد وهو اسم عدة من القبائل. الأنساب (٢١٤/١)(١٣٧).

(٢) **الزُبَيْرى:** بضم الزاى، وفتح الباء، وسكون الياء المنقوطة، من تحتها بنقطتين، وفي آخرها الراء، هذه النسبة معروفة إلى الزبير بن العوام، ابن عمة النبي (ﷺ). الأنساب (٢٦٥/٦)(١٨٩٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧)(٣٠٩٦).

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (٥٢/١).

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي، الزبيري، أبو الحارث المدني، سكن بغداد.

روى عن: مالك بن أنس، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وعم أبيه هشام بن عروة، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وخالد بن مخلد القطواني، وسعيد بن داود الزبيري، وغيرهم.(١)

أقوال المعدلين:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت:٢٩٠هـ)، عن أبيه:« ثقة، لم يكن صاحب كذب.»(٢)

وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، ما أرى بحديثه بأسًا، كان يحيى بن معين يحمل عليه، وأحمد بن حنبل يروي عنه.»(٣)

أقوال المجرحين:

قال يحيى بن معين: «كان ضعيف الحديث.»(٤) وقال مرة:« عامر بن صَالح: لم يكن حَدِيثه بِشَيْء.»(٥)

وقال عبد الله بن علي بن المديني: قال أبي: «عامر بن صالح قد رأيته. وكأنه غمزه فأنكر حديثه.»(٦)

---

(١) تهذيب الكمال (١٤/٤٥) (٣٠٤٦).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/٧١)(١١٤).

(٣)الجرح والتعديل (٦/٣٢٤)(١٨٠٥)، تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين، (ص: ١٥٥)(٨٧٣).

(٤) تاريخ ابن معين– رواية الدوري (٤/٣٩٨) (٤٩٦٨).

(٥) المصدر السابق (٤/٣٩٨).

(٦) تهذيب التهذيب (٥/٧١)(١١٤).

وقال أبو داود: «قيل ليحيى بن معين: إن أحمد بن حنبل حدث عن عامر بن صالح. فقال: ما له، جُنّ؟» وقال أيضًا: «حدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث، استعار كتاب حجاج الأعور، عن ليث بن سعد، عن هشام بن عروة، فنسخه ثم حدث به عن هشام بن عروة.»(١)

وقال أبو زرعة: «ينكر كثيرًا.»(٢)

وقال النسائي: «ليس بثقة.»(٣)

وقال العقيلي: «في حديثه وهم.»(٤)

وقال أبو العرب (ت:٣٣٣هـ): قال محمد بن عبد الرحيم (ت: ٢٥٥هـ): «ليس بثقة. وضرب عليه أبو خيثمة.»(٥) يعني: زهير بن حرب (ت: ٢٣٤هـ).

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.»(٦)

وقال ابن عدي: «عامة حديثه مسروقات من الثقات، وإفرادات مما ينفرد به. وعامة ما رأيته يروي عن هشام بن عروة.»(٧)

---

(١) تهذيب الكمال (٤٥/١٤).

(٢) الضعفاء، لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي= أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٤٢٦/٢).

(٣) الضعفاء والمتروكون (ص: ٧٨) (٤٣٧).

(٤) الضعفاء الكبير (٣٠٩/٣)(١٣٢٢).

(٥) تهذيب التهذيب (٧٢/٥).

(٦) المجروحين (١٨٨/٢)(٨٢٣).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (١٥٥/٦)(١٢٥٩).

وقال أبو الفتح الأزدي (ت: ٣٦٩هـ): «ذاهب الحديث.»[١]

وقال الدارقطني: «أساء القول فيه يحيى بن معين، ولم يتبين أمره عند أحمد، وهو مدني، يترك عندي.»[٢]

وقال أبو نعيم (ت:٤٣٠هـ): «روى عن هشام بن عروة المناكير لا شيء.»[٣]

وقال الذهبي: «واهٍ، لعل ما روى أحمد بن حنبل عن أحد أوهى من هذا. »[٤][٥]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– اختلف قول ابن معين في الراوي فقال مرة: كذاب. وقال مرة: ضعيف؛ وذلك لتغير اجتهاده.[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب (٧١/٥).

(٢) المصدر السابق (٧٢/٥).

(٣) الضعفاء، لأبي نعيم، (ص: ١٢٤)(١٨١).

(٤) ميزان الاعتدال (٣٦٠/٢)(٤٠٨١).

(٥) توفي (رحمه الله) ببغداد في آخر خلافة هارون، سنة ثنتين وثمانين ومائة هجرية. تهذيب التهذيب (٧٢/٥).

(٦) **يرجع سبب تعارض الجرح والتعديل من إمام واحد لعدة أسباب، منها: ١- تغير الاجتهاد**. قال السخاوي: «وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده.» فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٣٢/٢)، وقال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة (رحمه الله): «وسبب الاختلاف في هذه= =العبارات – والله أعلم– أنه يحكم على الراوي بحسب ما يقع له من حديثه في حينه، وبحسب سبره لما رُوي من طريقه، فإذا كان مرضياً قال فيه: شيخ صالح لا بأس به، وإذا كان واهياً أو منكراً قال: ليس بشيء، وإذا كان مخالفاً لما رواه الثقات –مثلاً– قال ضعيف، والله أعلم.» هامش الرفع والتكميل (ص: ٢٦٢). =

=٢- **اختلاف كيفية السؤال**. قال السخاوي: « ومما ينبه عليه أنه ينبغي أن يتأمل أقوال المزكين ومخارجها، فقد يقولون: فلان ثقة أو ضعيف، ولا يريدون به أنه ممن يحتج بحديثه، ولا ممن يرد، وإنما ذلك بالنسبة لمن قرن معه على وفق ما وجه إلى القائل من السؤال، كأن يسأل عن الفاضل المتوسط في حديثه ويقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان، وفلان، وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، فإذا سئل عنه بمفرده بين حاله في التوسط. وأمثلة ذلك كثيرة لا نطيل بها، ومنها: قال عثمان الدارمي: سألت ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف. فهذا لم يرد به ابن معين أن العلاء ضعيف مطلقا، بدليل قوله: إنه لا بأس به، وإنما أراد أنه ضعيف بالنسبة لسعيد المقبري. وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف كلام أئمة الجرح والتعديل، ممن وثق رجلا في وقت وجرحه في آخر، فينبغي لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ؛ ليتبين ما لعله خفي منها على كثير من الناس». فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٣٢/٢).

«وقد تَرِد الأقوال متعددة ومختلفة لناقد واحد في الراوي نفسه، فينصُّ على توثيقه مرة، وتجريحه مرة أخرى، وقد سوَّغ العلماء ذلك الاختلاف بأن يكون ذلك الراوي عنده ثقة ثم يظهر منه ما يسوِّغ له تجريحه، كأن يحدِّث بحديث ضعيف ثبت عند الناقد ضعف طرقه، أو يعتمد على تجريح أحد أئمة النقد السابقين له، ويعول على تجريحه، أو يطرأ عليه طارئ من اختلاط أو عمى أو غير ذلك فيختل ضبطه ويضعف حفظه، فيجرِّحه، أو عكس ذلك يكون ضعيفاً في بداية أمره، ثم يقوى ويتنبه لمروياته وانتقاده للأحاديث الصحيحة منها، ويختار الرواة الثقات.» اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، سعدي بن مهدي الهاشمي، (ص: ٣).

وعند تغير الاجتهاد، أي القولين هو المعمول به؟ حينئذ يكون الحكم على الراوي بأمر من الأمور الثلاثة التالية:

(أ) العمل بآخر القولين إن علم المتأخر منهما . =

– لم يتفرد يحيى بن معين بتكذيب الراوي، بل قال ابن حبان يروي الموضوعات.

– نفى الإمام أحمد عن الراوي الكذب فقال: «لم يكن صاحب كذب».

– الراوي معروف بكثرة مناكيره، وأكثرها عن هشام بن عروة.

– الراوي متهم بسرقة الأحاديث. قال أبو داود: حدث عنه أحمد بثلاثة أحاديث، استعار كتاب حجاج الأعور، عن ليث بن سعد، عن هشام بن عروة، فنسخه ثم حدث به عن هشام بن عروة. كما سبق ذكره.

– حكم الحافظ ابن حجر في التقريب على الراوي بأنه متروك، وهو كذلك.

– صحة القول **بإفراط يحيى بن معين** في وصف الراوي بالكذب، كما هو واضح من كلام أبي حاتم، والدارقطني، وابن حجر أثناء ترجمته.

=**(ب)** إن لم يعلم فالواجب التوقف، ذكر ه الزركشي في نكته على مقدمة ابن الصلاح. »النكت على مقدمة ابن الصلاح، (٣/٣٦١)

قال السخاوي: «.. أما إذا كانا من قائل واحد كما يتفق لابن معين وغيره من أئمة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضًا، بل نسبيا في أحدهما، أو ناشئا عن تغير اجتهاد، وحينئذ فلا ينضبط بأمر كلي، **وإن قال بعض المتأخرين:** إن الظاهر أن المعمول به المتأخر منهما إن علم، وإلا وجب التوقف.» فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢/٣٦).

(ج) أو يكون الترجيح للتعديل، ويحمل الجرح علي شيء بعينه. هامش الرفع والتكميل (ص: ٢٦٢).

قال التهانوي (رحمه الله)**:** «إذا اختلف قول الناقد في رجل، فضعفه مرة، وقواه أخرى، فالذي يدل عليه صنيع الحافظ أن الترجيح للتعديل، ويحمل الجرح على شيء بعينه.» قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، ص: ٤٢٩، وانظر: مراتب الجرح والتعديل، للأستاذ الدكتور: كمال علي الجمل، (ص: ٤٣).

– رواية الإمام أحمد عن الراوي وتوثيقه له لعلها كانت قبل سبر مروياته، وهي أيضًا لا تنفي عنه التهمة، فقد روى أحمد عن عليِّ بن مجاهد الكابلي (ت: بعد١٨٠هـ)، وقال فيه يحيى بن معين: «كان يضع الحديث، وصنف كتاب المغازي فكان يضع للكل إسنادًا»[١] فرواية العدل عمن سماه ليست بتعديل له، وهو المذهب الراجح المعمول به عند كافة أهل الحديث. قال الخطيب: « احتج من زعم أن رواية العدل عن غيره تعديل له، بأن العدل لو كان يعلم فيه جرحًا لذكره، وهذا باطل؛ لأنه يجوز أن يكون العدل لا يعرف عدالته، فلا تكون روايته عنه تعديلًا ولا خبرًا عن صدقه، بل يروي عنه لأغراض يقصدها، كيف وقد وجد جماعة من العدول الثقات رووا عن قوم أحاديث أمسكوا في بعضها عن ذكر أحوالهم، مع علمهم بأنها غير مرضية، وفي بعضها شهدوا عليهم بالكذب في الرواية وبفساد الآراء والمذاهب.»[٢]

٧- (٤٠٣٢)- عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي، أبو نعيم النخعي[٣]، سبط[٤] إبراهيم النخعي، صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة. وقيل: سنة ست عشرة، د ق.[٥]

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٧٨/٧).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ٨٩)، وينظر: التقريب والتيسير، للنووي، (ص: ٤٩)، ورسوم التحديث في علوم الحديث، للجعبري، (ص: ١٠٠).

(٣) **النخعي:** بفتح النون والخاء المعجمة، بعدها العين المهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة من العرب نزلت الكوفة. الأنساب (٦٢/١٣) (٤٠٩١).

(٤) **الْأَسْبَاطُ:** الْأَوْلَادُ. وَقِيلَ: أولادُ الْأَوْلَادِ. وَقِيلَ: أولادُ البَناتِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣٣٤/٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٢)(٤٠٣٢).

قول من أسند إليه الإفراط:

قال يحيى بن معين: «أبو نعيم النخعي عبد الرحمن بن هانئ ليس بثقة، كان يكذب، يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة».[١]

قال علي بن الحسن الْهِسِنْجَانِيّ (ت:٢٧٥هـ): سمعت يحيى بن معين يقول: «بالكوفة كذابان: أبو نعيم النخعي، وأبو نعيم ضِرَارِ بْنِ صُرَدٍ.»[٢]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي، أبو نعيم النخعي الصغير، ابن بنت إبراهيم النخعي.

روى عن: جبلة بن سليمان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبد الله النخعي، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وأحمد بن عبيد الله النرسي، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم.[٣]

أقوال المعدلين:

قال العجلي: «ثقة.»[٤]

وقال أبو حاتم: «لا بأس به، يكتب حديثه.»[٥]

وقال الذهبي: «مختلف في توثيقه.»[٦]

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص: ٤٠٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢٩٨/٥)(١٤١٢).

(٣) تهذيب الكمال (٤٦٤/١٧) (٣٩٨٢).

(٤) معرفة الثقات، للعجلي، طبعة: الدار، (٨٩/٢)(١٠٨٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢٩٨/٥)(١٤١٢).

(٦) الكاشف (٦٤٧/١)(٣٣٣٤).

أقوال المجرحين:

قال معاوية بن صالح (ت:٢٦٣هـ): سألت يحيى بن معين عن أبي نعيم النخعي، فقال: «من جالسه عرف ضعفه.»[١]

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «ليس بشيء.»[٢]

وقال البخاري: «فيه نظر، وهو في الأصل صدوق.»[٣]

وقال أبو داود: «ضعيف.»[٤]

وقال النسائي: «ضعيف.»[٥]

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: «رُبَّمَا أَخْطَأَ، فِي الْقَلْبِ لِرِوَايَتِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ): **(من قتل ضفدعًا فَعَلَيْهِ شَاةٌ مُحْرِمًا كَانَ أَوْ حَلَالًا.)**»[٦]

وقال ابن عدي: «وأبو نعيم هذا له غير ما ذكرت من الأحاديث، وعامة ما له لا يتابعه الثقات عليه.»[٧]

---

(١) الضعفاء الكبير (٣٤٩/٢)(٩٥١).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٨٩/٦)(٥٦٨).

(٣) المصدر السابق (٢٩٠/٦).

(٤) المصدر السابق (٢٨٩/٦).

(٥) المصدر السابق (٢٨٩/٦).

(٦) الثقات (٣٧٧/٨)(١٣٩٦٦).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٥١١/٥)(١١٤٤).

وقال الدارقطني: «متروك.»[1][2]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– اختلف قول ابن معين في الراوي، فقال مرة: كذاب. وقال مرة: ضعيف؛ وذلك لتغير اجتهاده.

– انفرد ابن معين بتكذيب الراوي ولم يتابعه أحد من الأئمة.

– لم يصل الراوي إلى درجة الكذب.

– ساق ابن عدي له عدة أحاديث رواها عن سفيان الثوري، ثم قال: «وعامة ما له لا يتابعه الثقات عليه.» كما سبق ذكره. **قلت:** لم أقف فيها على حديث موضوع، إنما هي منكرة.

– قول البخاري: «فيه نظر، وهو في الأصل صدوقٌ» إشارة واضحة إلى أنه يعتبر بحديثه.

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: صدوق له أغلاط، يعني: أنه صدوق في نفسه، ضعيف يعتبر بحديثه، وهو الراجح.

– صحة القول **بإفراط يحيى بن معين** في تكذيب الراوي كما قال الحافظ.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٢٤/١٤)(٣٥٧٧).

(٢) **قال البخاري:** مات سنة إحدى عشرة ومئتين أو نحوها. وقيل: مات سنة ست عشرة ومائتين. التاريخ الكبير (٣٦٢/٥)(١١٤٩)، تهذيب الكمال، (٤٦٤/١٧)، تهذيب التهذيب، (٢٩٠/٦).

٨- (٤٠٧٠)- **عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصَّلْت الهروي**[١]، **مولى قريش، نزل نيسابور**[٢]، **صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي، فقال: كذاب، [من العاشرة]، ق.**[٣]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال العقيلي (ت: ٣٢٢هـ): « كان رافضيًا خبيثًا.»[٤] وقال مسلمة عن العقيلي: « كذاب.»[٥]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي، أبو الصلت الهروي.

روى عن: إسماعيل بن عياش، وجرير بن عبد الحميد، وجعفر بن سليمان الضبعي، وغيرهم.

وروى عنه: عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبد الله بن محمد بن شيرويه، وعلي بن أحمد بن النضر الأزدي، وغيرهم.[٦]

---

(١) بفتح الهاء والراء المهملة، هذه النسبة إلى بلدة هراة، وهي إحدى بلاد خراسان. الأنساب، (٤٠٣/١٣)(٥٢٥٠)، وخراسان: أقصي شمال إيران حاليًا، ومن أهم مدنها نيسابور وهراة ومرو. أطلس الحديث النبوي (ص: ١٦٠).

(٢) **نيسابور:** هي حاليًا إيران. أطلس الحديث النبوي (ص: ١٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٥)(٤٠٧٠).

(٤) الضعفاء الكبير (٧٠/٣).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٢١/٦).

(٦) تهذيب الكمال (٧٣/١٨).

أقوال المعدلين:

قال ابن معين: «ليس ممن يكذب.»[١] وقال أيضًا: « ثقة صدوق إلا أنه يتشيع.»[٢]

وقال العجلي: «بصرى ثقة.»[٣]

وقال أبو داود السجستاني: « كان ضابطًا، ورأيت ابن معين عنده.»[٤]

قال ابن شاهين: « ثِقَة صَدُوق إِلَّا أَنه يتشيع، واسْمه عبد السَّلَام بن صَالح.»[٥]

أقوال المجرحين:

وقال أبو بكر المروذي: «سئل أبو عبد الله عن أبي الصلت، فقال: روى أحاديث مناكير. قيل له: روى حديث مجاهد عن علي: «**أنا مدينة العلم، وعلي بابها**»[٦] ؟ قال: ما سمعنا بهذا. قيل له: هذا الذي ينكر عليه؟ قال: غير هذا، أما هذا فما سمعنا به. روى عن عبد الرزاق واحدا لا نعرفها، ولم نسمعها. قيل

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (٧٩/١).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٢٠/٦).

(٣)الثقات للعجلي، ط الباز، (ص: ٣٠٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٣٢٠/٦).

(٥) الثقات، لابن شاهين، (ص: ١٥٦).

(٦) **الحديث أخرجه:** الطبراني في المعجم الكبير (٦٥/١١)(١١٠٦١)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة (ﷺ)، (١٣٧/٣)(٤٦٣٧)، عن ابن عباس (رضي الله عنهما)، ولفظه عند الطبراني: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب.**» وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. قال الذهبي: بل موضوع. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١١٤/٩)(١٤٦٧٠)، وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ صَالِحٍ الْهَرَوِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

لأبي عبد الله: قد كان عند عبد الرزاق من هذه الأحاديث الرديئة؟ قال: لم أسمع منها شيئًا.»[١]

وقال الجوزجاني: «كان أبو الصلت الهروي زائغًا عن الحق، مائلًا عن القصد، سمعت من حادثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال، وكان قديمًا متلوثًا في الأقذار.»[٢]

وأما أبو زرعة فأمر أن يضرب على حديث أبى الصلت، وقال: «لا أحدث عنه ولا أرضاه.»[٣]

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال:« لم يكن عندي بصدوق، وهو ضعيف، ولم يحدثني عنه.»[٤]

وقال النسائي: « ليس بثقة.»[٥]

وقال زكريا الساجي: « يحدث مناكير، هو عندهم ضعيف.»[٦]

وقال ابن حبان: «يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.»[٧]

وقال ابن عدي: « ولعبد السلام هذا عن عَبد الرَّزَّاق أحاديث مناكير فِي فضائل علي، وفاطمة، والحسن، وَالحُسَين، وَهو متهم فِي هذه الأحاديث،

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٢٠/٦).

(٢) تهذيب الكمال (٨٠/١٨).

(٣) الجرح والتعديل (٤٨/٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تهذيب التهذيب (٣٢٠/٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) المجروحين (١٥١/٢).

ويروي عن علي بن موسى الرضا حديث «**الإيمان معرفة بالقلب**»، وهو متهم فِي هذه الأحاديث.»[١]

وقال الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ): « رافضي خبيث، متهم بوضع حديث: «**الإيمان إقرار بالقلب.**»»[٢]

وقال الحاكم: «روى مناكير.»[٣]

وقال أبو نعيم: «يروي عن حماد بن زيد، وأبي معاوية، وعباد بن العوام، وغيرهم أحاديث منكرة.»[٤]

وقال الخليلي (ت: ٤٤٦هـ): «مشهور روى عنه الكبار، وليس بقوي عندهم.»[٥]

وقال ابن القيسراني (ت: ٥٠٧ هـ): « كذاب.»[٦]

وقال الذهبي: «واه، شيعي متهم مع صلاحه.»[٧] وقال: «الشيعي الرجل العابد، مَتْرُوك الحَدِيث.»[٨] وقال: «الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جلد.»[٩][١٠]

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٥/٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٦١٦/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٢٠/٦).

(٤) الضعفاء، لأبي نعيم، (ص: ١٠٨).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، (٨٧٣/٣).

(٦) تهذيب التهذيب (٣٢٠/٦).

(٧) الكاشف (٦٥٣/١).

(٨) المغني في الضعفاء (٣٩٤/٢).

(٩) ميزان الاعتدال (٦١٦/٢).

(١٠) مات (رحمه الله) لست بقين من شوال سنة ست وثلاثين ومائتين. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨١/١٨).

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له ابن ماجه في سننه.

– لم يحسن الرأي فيه سوى ابن معين، فوثقه في بعض الروايات، والسبب في هذا: أن عبد السلام كان بارًا بيحيى بن معين. قال الذهبي: «جبلت القلوب على حب من أحسن إليها، وكان هذا بارًا بيحيى، ونحن نسمع من يحيى دائمًا، ونحتج بقوله في الرجال، ما لم يتبرهن لنا وهن رجل انفرد بتقويته، أو قوة من وهاه.»[1]

– توثيق ابن معين له مردود في مقابل الجرح المفسر من سائر الأئمة، فقد كذبه بعضهم، وضعفه آخرون.

– الراوي مشهور بالصلاح والعبادة، إلا أنه شيعي رافضي جلد، له أحاديث مناكير في فضائل علي، وفاطمة، والحسن، وَالحُسَين، (ﷺ)، وهو متهم فيها.

– الراوي كذبه الجوزجاني، وابن القيسراني، واتهمه بالوضع ابن عدي والدارقطني.

– حكم عليه ابن حجر في التقريب فقال: صدوق له مناكير. **قلت**: بل: هو ضعيف، وضعّفه النسائي، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والدارقطني، وابن حبان، وأبو نُعيم الأصبهاني، وأبو عبد الله الحاكم، وغيرهم.

– صحة القول **بإفراط العقيلي** في تكذيب الراوي كما قال الحافظ.

٩– (٣٣٨٤)– عبد الله بن شَريك العامري[2] الكوفي، صدوق يتشيع، أفرط الجوزجاني فكذبه، من الثالثة، س.[3]

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٤٧).

(٢) **العامري**: بفتح العين المهملة، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى ثلاثة رجال: عامر بن لؤيّ، وعامر بن صعصعة، وعامر بن عدي. الأنساب (٩/١٥١)(١٢٥٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٧)(٣٣٨٤).

قول من أسند إليه الإفراط:

قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: «مختاري[١] كذاب.»[٢]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عبد الله بن شريك العامري الكوفي.

روى عن: سويد بن غفلة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وغيرهم.

روى عنه: الأجلح بن عبد الله الكندي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.[٣]

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو زرعة: «ثقة.»[٤]

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة من كبراء أهل الكوفة يميل إلى التشيع.»[٥]

وقال النسائي في موضع: «ليس به بأس.»[٦]

---

(١) **المختاريون هم:** أتباع الْمُخْتَار بن أبي عبيد الثَّقَفِيّ، وهم يقولون: إن الإِمَام بعد الْحُسَيْن هو مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة ثمَّ زعم الْمُخْتَار أَنه نائب مُحَمَّد ودعا الخلق الى الضَّلَالَة، ومن مذهب المختار: أنه يجوز البداء على الله تعالى. ينظر: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، لفخر الدين الرازي، (ص: ٦٢)، والبداء له معان: البداء في العلم وهو أن يظهر له خلاف ما علم؛ ولا أظن عاقلًا يعتقد هذا الاعتقاد. والبداء في الإرادة وهو: أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم. الملل والنحل، للشهرستاني، (١٤٨/١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٠٧).

(٣) تهذيب الكمال (٨٧/١٥)(٣٣٣٢).

(٤) الجرح والتعديل (٨١/٥)(٢٧٥).

(٥) المعرفة والتاريخ (٩٨/٣).

(٦) تهذيب الكمال (٨٨/١٥).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.[١]

وقال البرقاني عن الدارقطني: «لا بأس به.»[٢]

أقوال المجرحين:

قال إبراهيم بن محمد بن عرعرة (ت: ٢٣١هـ)، عن سفيان بن عيينة (ت: ١٩٧هـ): «كان مختاريًا، وكان لا يحدث عنه.»

وقال ابن عرعرة أيضًا: «كان عبد الرحمن بن مهدي (ت: ١٩٨هـ) قد ترك الحديث عنه.»[٣]

وقال أبو حاتم: «ليس بقوي.»[٤]

وقال النسائي: «ليس بالقوي مختارى.»[٥] وقال النسائي في خصائص علي: «ليس بذلك.»[٦]

وقال ابن حبان: «كان غاليًا في التشيع، يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، فالتنكب عن حديثه أولى من الاحتجاج به، وقد كان مع ذلك مختاريًا.»[٧]

وقال ابن عدي: «وقول السعدي مختاري، أي: هو من أصحاب مختار بن أبي عبيد، وليس له من الحديث إلا الشيء اليسير.»[٨]

---

(١) الثقات (٢٢/٥)(٣٦٤٨).

(٢) سؤالات أبى بكر البرقانى للدارقطني في الجرح والتعديل (ص: ٣٩).

(٣) الجرح والتعديل (٨١/٥)(٢٧٥).

(٤) المصدر السابق (٨١/٥).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص: ٦٥)(٣٤٨).

(٦) خصائص علي، للنسائي، (ص: ٦٢).

(٧) المجروحين (٢٦/٢)(٥٦٦).

(٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٨٦/٥)(٩٢٢).

وقال أبو الفتح الأزدي: «من أصحاب المختار، لا يكتب حديثه.»[١]

وقال العقيلي: «عبد الله بن شريك الأسدي كوفي، كان ممن يغلو.»[٢] [٣]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– ليس للراوي من الحديث إلا القليل.

– ترك بعض الأئمة الرواية عن الراوي– كسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي–؛ لأنه كان مختاريًا غاليًا في التشيع.

– وصف ابن حجر الراوي بقوله: صدوق يتشيع، يعني: أنه حسن الحديث، وهو ليس كذلك بل ثقة، وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال النسائي، والدارقطني: ليس به بأس.

– صحة القول **بإفراط الجوزجاني** في وصف الراوي بالكذب حين قال: «مختاريٌّ كذّابٌ» –يعني: كان يشايع المختار الكذاب–، وهذا القولُ فيه غلو وإفراط، كما قال الحافظ، فقد حكى الذهبيُّ أنه تاب عن ذلك ورجع. قال الذهبي: « وكان في أوائل أمره من أصحاب المختار، ولكنه تاب.»[٤] والتائب من الذنب كمن لا ذنب له. وعليه؛ فلا وجه ألبتة لوصف الراوي بالكذب؛ إذ لم يثبت عليه، والجوزجاني يشتد مع مثل هؤلاء. قال الذهبي: «وهو– أي:

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/٢٥٣)(٤٤٣).

(٢) الضعفاء الكبير (٢/٢٦٦)(٨٢٢).

(٣) توفي (رحمه الله) ما بين إحدى وعشرين ومائة، وثلاثين ومائة هجرية. تاريخ الإسلام (٣/٤٤٣)(١٨١).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٤٣٩)(٤٣٧٩).

الجوزجاني- ممن يبالغ في الجرح.»[١] وقال: «وقال أبو إسحاق الجوزجاني كعوائده في فظاظة عبارته.»[٢] وقال ابن حجر: «وأما الْجوزجَاني فقد قُلْنَا غير مرّة إِن جرحه لَا يقبل فِي أهل الْكُوفَة؛ لشدَّة انحرافه ونصبه.»[٣]

١٠- (٣٤٧٦) عبد الله بن عُصْمٍ[٤]- بمهملتين-ويقال: عِصْمَة- أبو عُلوان-بضم المهملة، وسكون اللام- الحنفي[٥] اليمامي[٦]، نزل الكوفة، من الثالثة، صدوق يخطئ، أفرط ابن حبان فيه وتناقض، د ت ق.[٧]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا على قلة روايته، يروي عن الأثبات ما لا يشبه أحاديثهم؛ حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة.»[٨]

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٩٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٦٦/٢).

(٣) هدى الساري (٤٤٦/١).

(٤) **عُصْم:** بِضَم أَوله، وَسُكُون الصَّاد الْمُهْملَة، تَلِيهَا مِيم. توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، (٢٨٨/٦).

(٥) **الحنفي:** بفتح الحاء المهملة، والنون، وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى بنى حنيفة، وهم قوم أكثرهم نزلوا اليمامة. الأنساب (٢٨٨/٤)(١٢٤٢).

(٦) **اليمامي:** بفتح الياء المعجمة، والميمين بينهما الألف، هذه النسبة إلى اليمامة. الأنساب (٥٢٢/١٣)(٥٣٣٢)، واليمامة: اسم طائر يقال له اليمام، واحدته يمامة، فتحت سنة ١٢هـ، زمن أبي بكر الصديق (ﷺ) بعد مقتل مسيلمة الكذاب. وهي معدودة في نجد وقاعدتها حجر. أطلس الحديث النبوي، (ص: ٣٨٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣١٤)(٣٤٧٦).

(٨) المجروحين (٥/٢)(٥٢٤).

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

عبد الله بن عصم، ويقال: ابن عصمة، أبو علوان الحنفي العجلي. حديثه في أهل الكوفة. وأصله من اليمامة.

قال أبو عبيد الآجري (ت:٣٨٢هـ): «سألت أبا داود عن عبد الله بن عصم أو عصمة؟ فقال: إسرائيل قال: عصمة، وشريك: عصم. وسمعت أحمد يقول: القول ما قال شريك.»(١)

روى عن: عبد الله بن عباس- إن كان محفوظًا- وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم.

روى عنه: إسرائيل بن يونس، وأيوب بن جابر، وشريك بن عبد الله النخعي، وغيرهم.(٢)

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين: « ثقة.»(٣)

وقال أبو زرعة: «كوفي، ليس به بأس.»(٤)

وقال أبو حاتم: «شيخ.»(٥)

وقال العجلي: «عبد الله بن عصمة ثقة، فما أدري هل أراد هذا أو الذي بعده؟.»(٦)

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٤٣٩)(٤٤٤٧).

(٢) تهذيب الكمال (١٥/٣٠٥)(٣٤٢٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/٣٢١)(٥٤٨).

(٤) الجرح والتعديل (٥/١٢٦)(٥٨٢).

(٥) المصدر السابق (٥/١٢٦).

(٦) تهذيب التهذيب (٥/٣٢٢)، ولم أجده في التاريخ له.

وقال الذهبي: «شيخ. »[١]

أقوال المجرحين:

ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: «يخطئ كثيرًا.»[٢] [٣]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– اُختلف في اسم الراوي هل هو عبد الله بن عصم أو عصمة؟ رجح الإمام أحمد قول شريك، أنه: عصم.

– روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وحسن الترمذي حديثه.[٤]

– ليس للراوي من الحديث إلا القليل.

– اختلف فيه قول ابن حبان فذكره في الثقات، وقال: يخطيء كثيرًا، وذكره في المجروحين وقال: منكر الحديث جدًا كما سبق ذكره.

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: صدوق يخطئ، وهو ليس كذلك.

---

(١) الكاشف (٥٧٤/١)(٢٨٥٧).

(٢) الثقات (٥٧/٥)(٣٨٣٧).

(٣) توفي (رحمه الله) ما بين إحدى وعشرين ومائة، وثلاثين ومائة هجرية. تاريخ الإسلام (٤٤٥/٣)(١٨٦).

(٤) الحديث أخرجه: الترمذي، أبواب الفتن عن رسول الله (ﷺ)، باب: ما جاء في ثقيف كذاب ومبير (٤٩٩/٤)(٢٢٢٠)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُصْمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «**فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ**»: يُقَالُ: الكَذَّابُ المُخْتَارُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَالمُبِيرُ: الحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفَ. وقال الترمذي: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ وَشَرِيكٌ يَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُصْمٍ، وَإِسْرَائِيلُ يَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِصْمَةَ.

– الراوي لا ينزل عن درجة الحسن في أقل أحواله؛ فقد وثقه ابن معين، وحسن حديثه أبو زرعة، وقال أبو حاتم، والذهبي: شيخ.(١)

– لم يتناقض ابن حبان في الحكم على الراوي كما قال ابن حجر، فقد قال في الثقات: يخطئ كثيرًا. وقال في المجروحين: منكر الحديث جدًا، والحكم واحد، فلا تناقض.

---

(١) **قال ابن أبي حاتم:** «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى: وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل له صدوق أو محله الصدق أولا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار.» الجرح والتعديل (٣٧/٢).

ثم جاء الحافظ الذهبي، فتابع التقسيم الرباعي في مراتب التعديل، مع إضافة صيغة التكرير للتوثيق، ورتب ألفاظ التجريح في خمس مراتب. قال: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق.»

قال: « فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ١– ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة.

٢– ثم ثقة.

٣– صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس.

٤– ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.» ميزان الاعتدال (٤/١)، وانظر: مراتب الجرح والتعديل، للأستاذ الدكتور/كمال علي علي الجمل ص: ٥٥

قلت: أفاد شيخنا الأستاذ الدكتور: أحمد معبد عبد الكريم–حفظه الله– في شرحه لكتاب «فتح المغيث»، للسخاوي في الجامع الأزهر –حرسه الله–، أن لفظ «شيخ» لا يعني توثيق الراوي بل يفيد عدالته، يعني: أنه عدل في دينه وليس بضابط.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** كما قال الحافظ في الحكم على مرويات الراوي بالنكارة الشديدة حتى يسبق إلى القلب أنها موهومة أو موضوعة.

١١- (٣٤٩٢)- عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني- بمهملتين مصغرًا-[١] أبو عبد الرحمن قاضي إفريقية، وثقه ابن يونس وغيره، ولم يعرفه أبو حاتم، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، من التاسعة، مات سنة تسعين [ومائة]، وهو ابن أربع وستين، د.[٢]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «يروي عن مالك ما لم يحدث به مالك قط، لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار.»[٣]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، أبو عبد الرحمن.

روى عن: إسرائيل بن يونس، وداود بن قيس الفراء، ومالك بن أنس، وغيرهم.[٤]

وروى عنه: القعنبي، وابن القاسم، وسحنون، وغيرهم.[٥]

---

(١) **الرُعَيْنى:** بضم الراء، وفتح العين المهملة، وبعدها الباء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى ذي رعين من اليمن. الأنساب (١٤٣/٦)(١٧٩٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣١٥)(٣٤٩٢).

(٣) المجروحين (٣٩/٢).

(٤) تهذيب الكمال (٣٤٣/١٥).

(٥) جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، د. قاسم علي سعد، (٧٢٩/٢).

أقوال المعدلين:

قال أسد بن الفرات (ت:٢١٣هـ): «كان فقيهًا، له عقل وصيانة، وكان يكتب للرشيد.»[١]

قال أبو داود: «أحاديثه مستقيمة، ما أعلم حدث عنه غير القعنبي، لقيه بالأندلس.»[٢]

قال أبو العرب: « وكان ثبتًا ثقة نبيلًا .. وكان عدلًا في قضائه.»[٣]

وقال ابن يونس المصري (٣٤٧ هـ): «كان أحد الثقات الأثبات.»[٤]

وذكره ابن خلفون (٦٣٦هـ) في الثقات، وقال: « روى عنه القعنبي وغيره.» [٥]

وقال الذهبي: «مستقيم الحديث.»[٦]

أقوال المجرحين:

قال أبو حاتم: « مجهول.»[٧]

وقال الذهبي في المغني: «مجهول الْحَال.»[٨]

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٣٢/٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب الإفريقي، (ص: ٤٣).

(٤) تاريخ ابن يونس المصرى (١١٢/٢).

(٥) تهذيب التهذيب (٣٣٢/٥).

(٦) الكاشف (٥٧٧/١).

(٧) الجرح والتعديل (٥ /١١٠).

(٨) المغني في الضعفاء (٣٤٨/١).

وقال في الميزان: « مجهول.»[١][٢]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له البخارى، وأبو داود، والترمذى، وأبو جعفر الطحاوى.[٣]

– دخل الراوي إلى الحجاز والشام والعراق، فسمع من مالك وعليه اعتماده.[٤]

وهذا يرد قول ابن حبان بأنه يروي عن مالك ما لم يحدث به مالك قط.

– لم يقطع الحافظ في التقريب القول بتوثيقه؛ بل نقل توثيق ابن يونس وغيره، والصواب: أن الراوي أحد الثقات الأثبات، وليس كما قال ابن حبان: لا يحل ذكر حديثه ولا الرواية عنه في الكتب إلا على سبيل الاعتبار.

– وأما قول أبي حاتم عن الراوي مجهول وعدم معرفته إياه؛ فلبعد قطره وبلده، كما قال ابن يونس.[٥]

– ساق ابن حبان للراوي حديثين عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر (ﷺ)، أن النبي (ﷺ) قال: «**الشيخ في بيته كالنبي (ﷺ) في قومه.**» قال ابن حبان: وهذا موضوع. وساق بإسناده أن النبي (ﷺ) قال: «**ما من شجرة أحب إلى الله من الحناء.**»، قال: أخبرنا بالحديثين جميعًا علي بن محمد بن حاتم القومسي، قال حدثنا عثمان بن محمد حشيش القيرواني، قال حدثنا عبد الله بن عمر بن غانم

---

(١) ميزان الاعتدال (٤٦٤/٢).

(٢) مات (رحمه الله) سنة تسعين ومائة. تاريخ ابن يونس المصرى (١١٣/٢).

(٣) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لبدر الدين العينى، (١١٣/٢).

(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي عياض، (٦٦/٣).

(٥) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٦٦/٣).

في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد.[١]، قال الذهبي: «لعل الآفة في الخبرين من عثمان صاحبه.»[٢]، **قلت:** وصاحبه هو: عُثْمَان بن مُحَمَّد بن خشيش القيرواني، الراوي عن عبد الله بن عمر بن غَانِم. وقال ابن حجر: «ولعل بن حبان ما عرف هذا الرجل؛ لأنه جليل القدر ثقة لا ريب فيه، ولعل البلاء في الأحاديث التي أنكرها بن حبان ممن هو دونه.»[٣]

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** في تضعيف الراوي كما قال الحافظ.

١٢– (٤١٦٠)– عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد–بفتح الراء، وتشديد الواو[٤]– صدوق يخطىء وكان مرجئًا[٥]، أفرط ابن حبان فقال: متروك، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، م، ٤.[٦]

قول من أسند إليه الإفراط:

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًا، يقلب الأخبار[٧]، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق==

---

(١) المجروحين (٣٩/٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٤٦٤/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٣٢/٥).

(٤) **رواد:** بمفتوحة، وشدة واو، فألف مهملة. المغني في ضبط أسماء الرجال (ص: ١١٣).

(٥) **المرجئة:** هم الذين أرجأوا العمل عن الإيمان، وزعم الغلاة منهم أن الإيمان هو المعرفة القلبية، وقالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، كما لا ينفع مع الكفر طاعة. والإيمان شيء واحد عندهم لا يزيد ولا ينقص. انظر: الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر الإسفراييني، ص (١٩)، الملل والنحل (١٣٩/١).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٣٦١)(٤١٦٠).

(٧) **المقلوب:** وهو ما بدل فيه راو بآخر في طبقته، أو أُخذ إسناد متنه فرُكب على متن آخر. ويقال له المركب. والقصد فيه إما الإغراب، فيكون كالوضع، أو اختبار حفظ=

== الترك.»[1]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد الأزدي، أبو عبد الحميد المكي، مولى المهلب بن أبي صفرة، مروزي الأصل.

روى عن: أيمن بن نابل المكي، وأبيه عبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الملك بن جريج، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن حنبل، والزبير بن بكار، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وغيرهم.[2]

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[3]

وقال: «وكان عبد المجيد صدوقًا، ما كان يرفع رأسه إلى السماء»، قال: «وكانوا يعظمونه.»[4]

وقال ابن أبي مريم (ت:٢٥٣هـ)، سمعت يحيى بن معين يقول: «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ثقة، كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن الإرجاء.»[5]

=المحدث، كما قلب أهل بغداد على البخاري لما جاءهم مائة حديث امتحاناً فردها على وجوهها فأذعنوا بفضله، وقد يقع القلب غلطاً لا قصدًا كما يقع الوضع كذلك. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي، (ص: ١٣٢)، وانظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣٣٥/١).

(١) المجروحين (١٦١/٢)(٧٨٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧١/١٨) (٣٥١٠).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٦٠/٣)(٢٣٥).

(٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص: ٣٤٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧/٧) (١٥٠٠)، تهذيب الأسماء واللغات، للنووي (٣٠٨/١).

وقال أحمد بن حنبل: «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبى رواد: ثقة، ليس به بأس.»[١]

وقال أيضًا: «ثقة، وكان فيه غلو في الإرجاء، وكان يقول: هؤلاء الشكاك.[٢] أي: من كثرة ما كان يشك في الحديث.»[٣]

وقال أبو عبيد الآجري: «سألت أبا داود عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، فقال: ثقة. حدثنا عنه أحمد، ويحيى بن معين. قال يحيى: كان عالمًا بابن جريج.»[٤]

وقال أبو داود: «وكان مرجئًا داعية للإرجاء، وما فسد عبد العزيز حتى نشأ ابنه عبد المجيد، وأهل خراسان لا يحدثون عنه.»[٥]

وقال النسائي: «ليس به بأس.» وقال مرة: «ثقة.»[٦]

وقال الخليلي: «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ثقة، لكنه أخطأ في أحاديث.»[٧]

وقال الذهبي: «صدوق مرجئ كأبيه.»[٨]

وقال: «ثقة، مرجئ داعية، غمزه ابن حبان.»[٩]

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٦٤)(٣٤٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٨/٢٧١).

(٣) الجرح والتعديل (٩/١٩٧).

(٤) تهذيب الكمال (١٨/٢٧٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (١/٢٣٣).

(٨) ميزان الاعتدال (٢/٦٤٨)(٥١٨٣).

(٩) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٤٧).

أقوال المجرحين:

قال سلمة بن شبيب (ت:٢٤٧هـ): «كنت عند عبد الرزاق، فجاءنا موت عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، وذلك في سنة ست ومئتين، فقال عبد الرزاق(٢١١هـ): الحمد لله الذي أراح أمة محمد من عبد المجيد.»[١] **قلت:** يعني من أجل تلبسه ببدعة الإرجاء.

وقال ابن سعد (ت:٢٣٠هـ): «كان كثير الحديث، ضعيفًا مرجئًا.»[٢]

وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر(ت:٢٤٣هـ): «ضعيف.»[٣]

وقال البخاري (ت:٢٥٦هـ): «كان يرى الإرجاء، وكان الحميدي يتكلم فيه، ويروي عنه.»[٤]

وقال أبو حاتم: «ليس بالقوى يكتب حديثه، كان الحميدى يتكلم فيه.»[٥]

وقال يعقوب بن سفيان: «وعبد المجيد بن عبد العزيز كان مبتدعًا عنيدًا داعية. سمعت حماد بن حفص يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: «كذاب. يعني: عبد المجيد.»[٦]

وقال الساجي: «وروى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها.»[٧]

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧٥/١٨).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد، (٤٣/٦)(١٦٥١).

(٣) الضعفاء الكبير (٩٦/٣)(١٠٦٨).

(٤) الضعفاء الصغير، للبخاري، (ص: ٩٤)(٢٤٧)، التاريخ الكبير (١١٢/٦)(١٨٧٥).

(٥) الجرح والتعديل (٦٥/٦).

(٦) المعرفة والتاريخ (٥٢/٣).

(٧) تهذيب التهذيب (٣٨٢/٦)(٧٢٤).

وقال ابن عدي بعد ما ساق له عدة أحاديث: «وكل هذه الأحاديث غير محفوظة، على أنه يتثبت في حديث ابن جريج، وله عن ابن جريج أحاديث غير محفوظة، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء.»(١)

وقال أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨هـ): «ليس بالمتين عندهم.»(٢)

وقال الدار قطني: «لا يحتج به، ويعتبر به، وأبوه أيضا لين، والابن أثبت. قيل: إنه مرجئ، ولا يعتبر بأبيه يترك، وهما مكيان.»(٣)

وقال الحاكم: «هو ممن سكتوا عنه.»(٤)

وقال الجوزجاني: «كان عابدًا غاليًا في الإرجاء. »(٥)

ونقل الذهبي في الميزان عن البخاري أنه قال: «في حديثه بعض الاختلاف، ولا يعرف له خمسة أحاديث صحاح.»(٦)(٧)

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

- روى له مسلم مقروناً بغيره، والباقون سوى البخاري.
- الراوي من أثبت الناس في ابن جريج، وله عنه أحاديث غير محفوظة.
- بالغ يحيى بن سعيد القطان فقال فيه: كذاب، وهذا إفراط منه بلا مستند.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٩/٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٨٢/٦).

(٣) سؤالات أبى بكر البرقانى للدارقطني في الجرح والتعديل (ص: ٤٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٣٨٢/٦).

(٥) أحوال الرجال (ص: ٢٦١)(٢٦٨).

(٦) ميزان الاعتدال (٦٤٩/٢)(٥١٨٣).

(٧) توفي (رحمه الله) سنة ست ومئتين. تهذيب الكمال (٢٧٥/١٨).

– أنكرت على الراوي أحاديث، بعضها أخطأ هو فيها، وبعضها العهدة فيها على الذين رووا عنه، ولعل بعضها يكون الحمل فيها على بعض شيوخه، فقد جاء عن ابن أبي مريم أنه كان يروي عن ضعفاء كما سبق.

– حكم الحافظ في التقريب على الراوي بأنه: صدوق يخطئ، يعني: أنه ضعيف، وهو ليس كذلك.

– الراجح في الراوي أنه ثقة أخطأ في أحاديث كما يُخطئ الناس، وليس صدوقًا يخطئ كما قال ابن حجر، أطلق توثيقه: أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو داود، والنسائي، والخليلي.

– أكثر ما نُقم على الراوي وطعن فيه بسببه الإرجاء، ومن أجله ضعفه بعض الأئمة.

– الراوي ثقة صاحب بدعة، يحتج به وإن قيل إنه كان داعية إلى بدعته. قال الذهَبِيّ: «ثقة مرجئ داعية، غمزه ابن حبان.»[1] **والمذهب** الصحيح الاحتجاج برواية المبتدع، وإن كان داعية إلى بدعته، ما لم يكفر بها أو كان مخاصمًا، لأن البخاري ومسلمًا أخرجا عن جماعة قيل عنهم إنهم دعاة. قال أبو بكر المروزي (ت:٢٧٥هـ)[2]: «وكان أبو عبد الله–يعني: الإمام أحمد– يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية ولا مخاصمًا.»[3] وقال السخاوي في معرض حديثه عن رواية المبتدع: «فالمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمرًا متواترًا من

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٣٤٧).

(٢) **هو:** أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، الإمام، القدوة، الفقيه، المحدث شيخ الإسلام، نزيل بغداد، وصاحب الإمام أحمد. كان إمامًا في السنة، شديد الاتباع. توفي سنة خمس وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٣/١٧٣).

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، (١/٣٥٨).

الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أي –إثباتًا ونفيًا–، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه فلا مانع من قبوله أصلًا.»[١]

– لعل ابن حبان (رحمه الله) انتهج منهجًا في الراوي المبتدع، وهو أنه يستحق الترك إذا كان داعية إلى بدعته، كما هو الحال في عبد المجيد بن عبد العزيز صاحب الترجمة، ولهذا قال ابن حبان: «فاستحق الترك»، كما سبق.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** في الحكم على الراوي بالترك كما قال الحافظ.

١٣– (٤٧٨٣)– علي بن غراب، باسم الطائر، الفزاري[٢]، مولاهم الكوفي القاضي، قال الفلكي[٣]: غراب لقب، وهو عبد العزيز، سماه مروان بن معاوية، وقال مرة: علي بن أبي الوليد، صدوق وكان يدلس ويتشيع، وأفرط ابن حبان في تضعيفه، من الثامنة، مات سنة أربع وثمانين، س ق.[٤]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «كان غاليًا في التشيع، كثير الخطأ فيما يروي، حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيرًا، والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات؛ فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات.»[٥]

---

(١) فتح المغيث (٧٣/٢)، وانظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ١١٤)، محاسن الاصطلاح، للبلقيني، (ص:٢٢٩–٢٣١).

(٢) بفتح الفاء والزاي والراء، في آخرها بعد الألف، هذه النسبة إلى فزارة، وهي قبيلة. الأنساب (٢١٢/١٠)(٣٠٥٢).

(٣) **هو:** الحافظ الأوحد، أبو الفضل علي بن الحسين بن أحمد بن الحسن الهمذاني، عرف بالفلكي. مات سنة سبع وعشرين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء (٥٠٢/١٧).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٠٤)(٤٧٨٣).

(٥) المجروحين (١٠٥/٢).

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: علي بن غراب الفزاري. أبو الحسن، ويقال: أبو الوليد، الكوفي القاضي، ويقال: هو علي بن عبد العزيز، وعلي بن أبي الوليد.(١)

روى عن: الأحوص بن حكيم الشامي، وإسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل بن مسلم المكي، وغيرهم.

وروى عنه: إبراهيم بن موسى الرازي، وأحمد بن حنبل، ومروان بن معاوية الفزاري، وغيرهم.(٢)

أقوال المعدلين:

قال ابن معين: «ليس به بأس.»(٣) وقال: «هو المسكين، صدوق.»(٤) وقال: أيضًا: «علي بن غراب، ثقة.»(٥) وحكى عنه أنه قال: «ظلمه الناس حين تكلموا فيه.»(٦)

وقال عثمان بن أبي شيبة (ت:٢٣٩هـ): «ثقة.»(٧)

وقال أحمد: « كان يدلس، وما أراه إلا كان صدوقًا.»(٨) وقال أيضًا: «كان حديثه حديث أهل الصدق.»(٩)

---

(١) تهذيب الكمال (٩٠/٢١).

(٢) المصدر السابق (٧٣/١٨).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز (٨٣/١).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٧٧).

(٥) تهذيب الكمال (٩٣/٢١).

(٦) الجرح والتعديل (٢٠٠/٦).

(٧) تهذيب التهذيب (٣٧١/٧).

(٨) الجرح والتعديل (٢٠٠/٦).

(٩) تهذيب الكمال (٩٢/٢١).

وقال الحسين بن إدريس: سألت محمد بن عبد الله بن عمار(ت:٢٤٢هـ) عن علي بن غراب فقال: «كان صاحب حديث بصيرًا به.» قلت: أليس هو ضعيفًا؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذابًا للتشيع أو القدر، وليست براو عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله ولو كان أفضل من فتح. يعني: الموصلي.[١]

وقال أبو زرعة: «هو صدوق عندي.»[٢]

وقال أبو حاتم: «لا بأس به.»[٣]

وقال النسائي: «ليس به بأس، وكان يدلس.»[٤]

وقال ابن قانع (ت: ٣٥١ هـ): «كوفي شيعي ثقة.»[٥]

وقال الدارقطني: «يعتبر به.»[٦] ووقع في العلل للدارقطني بعد أن ذكر جماعة من جملتهم علي بن غراب فوصفهم بأنهم ثقات حفاظ.[٧]

وقال ابن شاهين: «ثقة.»[٨]

وقال الخطيب: «أحسب إبراهيم – يعني: الجوزجاني– طعن عليه لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيع، وأما روايته، فقد وصفوه بالصدق.»[٩]

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٧٢/٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢٠٠/٦).

(٣)المصدر السابق.

(٤) تهذيب التهذيب (٣٧١/٧).

(٥) المصدر السابق.

(٦) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: ٥٢).

(٧) تهذيب التهذيب (٣٧٢/٧).

(٨) الثقات، لابن شاهين، (ص: ١٤١).

(٩) تاريخ بغداد (٥٠٢/١٣).

وقال الذهبي: «مختلف فيه.»[١]

أقوال المجرحين:

قال ابن سعد: «كان علي صدوقًا، وفيه ضعف.»[٢]

وقال ابن نمير: «يعرفونه بالسماع، وله أحاديث منكرة.»[٣]

وقال الجوزجاني: «ساقط.»[٤]

وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: «ضعيف، ترك الناس حديثه.»[٥][٦]

وقال ابن عدي: « ولعلي بْن غراب غير ما ذكرت غرائب وإفرادات، وَهو ممن يكتب حديثه.»[٧]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له النسائي، وابن ماجه.

– اختلف قول ابن معين في الراوي، فقال مرة: صدوق. وقال مرة: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة؛ وذلك لتغير اجتهاده.

– تُكلم في الراوي بسبب تدليسه، فقد ذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين قائلًا فيه: «اخْتُلِفَ فيه، ووثقه ابن معين، ووصفه الدارقطني وغيره بالتدليس.»[٨]

---

(١) الكاشف (٢/٤٥).

(٢) الطبقات الكبرى (٦/٣٦٣).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/٣٧١).

(٤) أحوال الرجال، للجوزجاني، (ص: ٨٤).

(٥) تهذيب الكمال (٢١/٩٤).

(٦) مات (رحمه الله) سنة أربع وثمانين ومائة بالكوفة. تهذيب الكمال (٢١/٩٥).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٣٥٣).

(٨) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر، (ص: ٤٢).

– طُعن على الراوي؛ لأجل مذهبه، فإنه كان يتشيع.

– ذكر ابن عدي في الكامل للراوي غرائب وإفرادات، ثم رجح أنه ممن يكتب حديثه.

– حكم الحافظ ابن حجر على الراوي في التقريب بأنه: صدوق، وهو كذلك.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** في الحكم على الراوي كما قال الحافظ. فقد تفرد ابن حبان بقوله: إنه كثير الخطأ فيما يروي، حتى وجد الأسانيد المقلوبة في روايته كثيرًا، والأشياء الموضوعة التي يرويها عن الثقات؛ فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات.

١٤– (٥١٢٦)– عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنبي– بفتح الجيم، وسكون النون، بعدها موحدة [(١)]– الكوفي، لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان، من التاسعة، د س.[(٢)]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات مالا يشبه حديثه الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره.»[(٣)]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عمرو بن هاشم، أبو مالك الجنبي الكوفي.

---

(١) **الجنبي:** بفتح الجيم، وسكون النون، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى جنب، قبيلة من اليمن، ينتسب إليها جماعة من حملة العلم. وإنما سموا جنبًا؛ لأنهم كانوا منفردين أقلاء أذلاء، فلما اجتمعوا صاروا قبيلة وقوى بعضهم ببعض. الأنساب (٣/٣٤١)(٩٤٧).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٧)(٥١٢٦).

(٣) المجروحين (٢/٧٧)(٦٢٦).

روى عن: الأجلح بن عبد الله الكندي، وإسماعيل بن أبي خالد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم.

روى عنه: إبراهيم بن يوسف الكندي، وإسحاق بن موسى الأنصاري، ويحيى بن معين، وغيرهم.(١)

أقوال المعدلين:

وقال ابن معين: «ليس به بأس.»(٢)

وقال أحمد بن حنبل: «صدوق، ولم يكن صاحب حديث.»(٣)

وقال البخاريُّ: «مُقَارب الحديث.»(٤)

وقال ابن عدي: «وأبو مالك الجنبي له أحاديث غرائب حسان، وإذا حدث عن ثقة فهو صالح الحديث، وإذا حدث عن ضعيف كان يكون فيه بعض الإنكار، وهو صدوق إن شاء الله.»(٥)

أقوال المجرحين:

قال ابن سعد: «كان صدوقًا، ولكنه كان يخطئ كثيرًا.»(٦)

وقال البخاري: «فيه نظر.»(٧)

وقال مسلم (ت:٢٦١هـ): «ضعيف الحديث.»(٨)

---

(١) تهذيب الكمال (٢٧٢/٢٢) (٤٤٦٢).

(٢) تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز (٨٦/١).

(٣) تهذيب التهذيب (١١١/٨)(١٨٥).

(٤) العلل الكبير (ص: ٣٩٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٤٥/٦)(١٣٠٥).

(٦) الطبقات الكبرى (٣٦٣/٦)(٢٧١٦).

(٧) التاريخ الأوسط، للبخاري، (٢٤٨/٢)(٢٤٧٩)، التاريخ الكبير (٣٨١/٦)(٢٧٠٢).

(٨) الكنى والأسماء، للإمام مسلم، (٧٥٥/٢)(٣٠٦٧).

وقال أبو حاتم: «لين الحديث، يكتب حديثه.»[١]

وقال النسائي: «ليس بالقوي.»[٢]

وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم.»[٣]

وقال الذهبي: «لين.»[٤] [٥]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له أبو داود، والنسائي.

– للراوي ما يستنكر إذا حدث عن ضعيف، ومن ثم ضعف في بعض مروياته.

– حكم الحافظ ابن حجر على الراوي في التقريب بأنه: لين الحديث، وهو كذلك، إلا إذا حدث عن ثقة فحديثه حسن.

– **لم يفرط ابن حبان** حين وصف الراوي بأنه يقلب الأسانيد، ويروي عن الثقات مالا يشبه حديثه الأثبات، ولا يجوز الاحتجاج بخبره؛ فهذا متوقع من الضعفاء، ومثلهم لا يحتج بهم، بل يعتبر بحديثهم.

---

(١) الجرح والتعديل (٢٦٧/٦)(١٤٧٨).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧٤/٢٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١١٢/٨).

(٤) المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، (٦١/٢)(٥٥٧٢).

(٥) توفي (رحمه الله) ما بين سنتي إحدى وتسعين ومائة، ومائتين هجرية. تاريخ الإسلام (١١٧٦/٤)(٢٢٨).

١٥- (٥٣٠١)- عيسى بن طهْمَان بن رامة الجشمي- بضم الجيم، وفتح المعجمة[١]- أبو بكر البصري، نزيل الكوفة، صدوق، أفرط فيه ابن حبان، والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره، من الخامسة، خ تم س.[٢]

قول من أسند إليه الإفراط:

قال ابن حبان: «ينفرد بالمناكير عن أنس، ويأتي عنه بما لا يشبه حديثه، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عياش[٣] ويزيد الرقاشي[٤] عنه، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير.»[٥]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: عيسى بن طهمان الجشمي، أبو بكر البصري، سكن الكوفة.

روى عن: أنس بن مالك، وثابت البناني، والمساور مولى أبي برزة الأسلمي، وغيرهم.

روى عنه: خالد بن عبد الرحمن الخراساني، وعبد الله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وغيرهم.[٦]

---

(١) بضم الجيم، وفتح الشين، وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى قبائل، منها: جشم بن الخزرج. الأنساب (٢٧٨/٣)(٨٩٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٣٩)(٥٣٠١).

(٣) أبان بن أبي عياش فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك، من الخامسة، مات في حدود الأربعين. تقريب التهذيب، (ص: ٨٧).

(٤) يزيد بن أبان الرقاشي- بتخفيف القاف ثم معجمة- أبو عمرو البصري، زاهد ضعيف، من الخامسة، مات في عشر ومائة إلى عشرين ومائة. تقريب التهذيب (ص: ٥٩٩).

(٥) المجروحين (١١٧/٢)(٧٠٠).

(٦) تهذيب الكمال (٦١٧/٢٢) (٤٦٣٢).

أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين: «ليس به بأس.»[١]

وقال المفضل الغلابي (٢٤٦هـ) عن ابن معين: «بصري صار إلى الكوفة، ثقة.»[٢]

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: «شيخ، ثقة.»[٣]

وقال حنبل بن إسحاق(٢٧٣هـ)، عن أحمد بن حنبل: «ليس به بأس.»[٤]

وقال أبو حاتم: «لا بأس به، يشبه حديثه حديث أهل الصدق، ما بحديثه بأس.»[٥]

وقال أبو داود: «لا بأس به، أحاديثه مستقيمة.» وقال مرة: «ثقة.»[٦]

وقال يعقوب بن سفيان: «ثقة.»[٧]

وقال النسائي: «ليس به بأس.»[٨]

وقال الدارقطني: «صدوق.»[٩]

وقال الحاكم: «صدوق.»[١٠]

---

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (٢٠١/٤)(٣٩٤٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٢١٦/٨)(٣٩٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية ابنه عبد الله (٤٥٦/٣)(٥٩٤٢).

(٤) تهذيب الكمال (٦١٨/٢٢).

(٥) الجرح والتعديل (٢٨٠/٦)(١٥٥٢).

(٦) تهذيب التهذيب (٢١٦/٨).

(٧) المعرفة والتاريخ (٢٣٢/٣).

(٨) تهذيب الكمال (٦١٩/٢٢).

(٩) سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني(ص: ٢٥٧).

(١٠) تهذيب التهذيب (٢١٦/٨).

وقال الذهبي في الكاشف: «ثقة.»[١]، وقال في المغني: «ثقة.»[٢]، وقال: «تابعي صدوق.»[٣]

أقوال المجرحين:

قال العقيلي: «ولا يتابع على حديثه، ولعله أتي من قبل خالد – يعني: ابن **عبد الرحمن–، لأن أبا نعيم وخلادًا يحدثان عنه أحاديث مقاربة.**»[٤]

قال ابن حجر: «وهو كما ظن العقيلي.»[٥]، يعني: أتى من قِبل خالد بن عبد الرحمن الراوي عنه.[٦]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له البخاري في الصحيح، والترمذي في الشمائل، والنسائي.

– احتج به البخاري في صحيحه في موضعين، أحدهما: في التوحيد[٧] عن خلاد بن يحيى عنه، عن أنس، في تزويج زينب بنت جحش. والآخر: أورده في

---

(١) الكاشف (١١٠/٢)(٤٣٧٨).

(٢) المغني في الضعفاء (٤٩٨/٢)(٤٨٠٤).

(٣) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٤٢٠)(٢٧٦).

(٤) الضعفاء الكبير (٣٨٥/٣)(١٤٢٥).

(٥) فتح الباري (٤٣٤/١).

(٦) توفي (رحمه الله) قيل الستين ومائة هجرية. تهذيب التهذيب (٢١٦/٨).

(٧) صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب{وكان عرشه على الماء} [هود: ٧]،{وهو رب العرش العظيم} [التوبة: ١٢٩]، (١٢٥/٩)(٧٤٢١)، قال: حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (رضي الله عنه)، يَقُولُ: « نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ (ﷺ)، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ.».

اللباس[١]، وفي الخمس[٢]، من طريقين عنه، عن أنس أنه أخرج لهم نعلين جرداوين.[٣] قال عيسى بن طهْمَان: فحدثنا ثابت بعد أنهما نعلا النبي (ﷺ)...[٤]

– لم يضعّفه سوى العقيلي.

– لم أقف على أحد وصف الراوي بالتدليس من أهل الشأن إلا ابن حبان في المجروحين، كما سبق ذكره.

– حكم الحافظ ابن حجر على الراوي في التقريب فقال: صدوق، وهو ليس كذلك.

– الراجح في الراوي أنه ثقة يحتج بما رواه عنه الثقات، كما سبق ذكره عن ابن حبان، قال: «وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير.»

– أورده الذهبي في الميزان ونقل أقوال الأئمة فيه، ورمز للعمل على توثيقه.[١]

---

(١) صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب قبالان في نعل، ومن رأى قبالًا واحدًا واسعًا (١٥٤/٧)(٥٨٥٨)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: خَرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، بِنَعْلَيْنِ لَهُمَا قِبَالاَنِ. فَقَالَ ثَابِتٌ البُنَانِيُّ:«هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ (ﷺ)».

(٢) صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي (ﷺ)، وعصاه، وسيفه وقدحه، وخاتمه، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك مما لم يذكر قسمته، ومن شعره، ونعله، وآنيته مما يتبرك أصحابه وغيرهم بعد وفاته (٨٣/٤)(٣١٠٧)، قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا أَنَسٌ «نَعْلَيْنِ جَرْدَاوَيْنِ لَهُمَا قِبَالاَنِ»، فَحَدَّثَنِي ثَابِتٌ البُنَانِيُّ بَعْدُ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُمَا «نَعْلاَ النَّبِيِّ (ﷺ)».

(٣) «**نعلين جرداوين**» أي: لَا شَعَر عَلَيْهِمَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٥٦/١).

(٤) هدي الساري، لابن حجر، (ص ٤٣٤).

(١) ميزان الاعتدال (٣١٤/٣) (٦٥٧٤).

– أصاب ابن حجر في قوله في التقريب: «والذنب فيما استنكره من حديثه لغيره.» يعني: أتى من قِبل خالد بن عبد الرحمن الراوي عنه.

– صحة القول **بإفراط ابن حبان** في الحكم على الراوي كما قال الحافظ. قال ابن حجر معقبًا على ابن حبان: «أما ابن حبان فأفحش القول فيه في كتاب الضعفاء فقال: «ينفرد بالمناكير عن أنس، كأنه كان يدلس عن أبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي عنه، ولا يجوز الاحتجاج بخبره.» قال: –يعني: ابن حجر–: «ثم لم يسق له إلا حديثاً واحداً[1]، والآفة فيه ممن دونه.»[2]، وقال أيضًا: «ضعفه ابن حبان بلا مستند، والحمل على غيره.»[3]

١٦– (٥٦١٧)– كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني[4] المدني، ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، من السابعة، ر د ت ق.[5]

---

(١) يشير (رحمه الله) إلى حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (رضي الله عنه) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «**ارْحَمُوا مِنَ النَّاسِ ثَلاثَةً: عَزِيزَ قَوْمٍ ذَلَّ، وَغَنِيَّ قَوْمٍ افْتَقَرَ، وعالمًا بَين جهال.**»قال ابن حبان: أخبرناه ابن قُتَيْبَةَ، قَالَ حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ هَاشِمٍ أَبُو الْمَيْمُونِ، قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي الزَّرْقَاءِ الْمَوْصِلِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، عَن أنس. المجروحين (١١٨/٢)، وروي هذا مرفوعًا عن النبي (ﷺ) من أوجه كلها ضعيفة. المدخل إلى السنن الكبرى، للبيهقي، (ص: ٣٩٤).

(٢) هدي الساري (ص: ٤٣٤).

(٣) المصدر السابق (ص ٤٦٣).

(٤) **المزني:** بضم الميم، وفتح الزاى، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى مزينة بن أد. الأنساب (٢٢٦/١٢)(٣٧٦٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٠) (٥٦١٧).

قول من أسند إليه الإفراط:

قال أبو عبيد الآجري: «سئل **أبو داود** عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، فقال: كان أحد الكذابين. سمعت محمد بن الوزير المصري، قال: سمعت **الشافعي**، وذكر كثير بن عمرو بن عوف، فقال: ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب.»[١]

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد بن ملحة[٢] المزني المدني.

روى عن: بكر بن عبد الرحمن المزني البصري، ومحمد بن كعب القرظي، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.

روى عنه: خالد بن مخلد القطواني، وزيد بن الحباب، وعبد الله بن وهب المصري، وغيرهم.[٣]

أقوال المعدلين:

وقال الترمذي (ت:٢٧٩هـ): «قلت لمحمد في حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة: كيف هو؟ قال: حديث حسن، إلا أن أحمد بن حنبل كان يحمل على كثير يضعفه، وقد روى يحيى بن سعيد الأنصاري، يعني: على إمامته، عن كثير بن عبد الله.»[٤]

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٦٥/٢)(٥٢١).

(٢) بكسر أوله ومهملة. تقريب التهذيب (ص: ٤٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (١٣٦/٢٤)(٤٨٤٨).

(٤) تهذيب التهذيب (٤٢٢/٨)(٧٥٣)، والحديث أخرجه: الترمذي، أبواب الجمعة، باب في الساعة التي ترجى في يوم الجمعة (٣٦١/٢)(٤٩٠)، بسنده إلى كَثِير بن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ المُزَنِيّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ (ﷺ) قَالَ: «**إِنَّ فِي الجُمُعَةِ**=

أقوال المجرحين:

قال ابن سعد: «وكان قليل الحديث يستضعف.»[١]

قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: «لجده صحبة، وكثير ضعيف الحديث.»[٢]

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: «ليس بشيء.»[٣]

وقال ابن المديني: « ضعيف.»[٤]

وقال أحمد بن حنبل: «منكر الحديث، ليس بشيء. »[٥]

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حسين بن عبد الله بن ضميرة، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف لا يسويان شيئا، جميعا متقاربان ليس بشيء، وضرب أبي[٦] على حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ولم يحدثنا بها في المسند.»[٧]

=**سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهَ العَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَّةُ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: «**حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ إِلَى انْصِرَافٍ مِنْهَا.**» وقال الترمذي: «حديث عمرو بن عوف حديث حسن غريب».

(١) الطبقات الكبرى (٤٨٢/٥)(١٤١٠).

(٢) تهذيب الكمال (١٣٨/٢٤).

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي (ص: ١٩٥)(٧١٣).

(٤) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني(ص: ٩٠)(٨٤).

(٥) الجرح والتعديل (١٥٤/٧)(٨٥٨).

(٦) إذا وقع في الكتاب ما ليس منه نفي بالضرب، أو الحك، أو المحو، أو غيره، وأولاها الضرب. ثم قال الأكثرون: يخط فوق المضروب عليه خطا بيناً دالا على إبطاله مختلطاً به، ولا يطمسه بل يكون ممكن القراءة، ويسمى هذا الشق. وقيل: لا يخلط بالمضروب عليه بل يكون فوقه معطوفاً على أوله وآخره، وقيل: يحوق على أوله نصف دائرة وكذا آخره. التقريب والتيسير، (ص: ٧٠).

(٧) العلل ومعرفة الرجال (٢١٣/٣)(٤٩٢٢).

وقال أبو خيثمة: « قال لي أحمد لا تحدث عنه شيئًا.»[١]

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: «واهي الحديث، ليس بقوي. قلت له: بهز بن حكيم، وعبد المهيمن، وكثير بن عبد الله أيهم أحب إليك؟ قال: بهز، وعبد المهيمن أحب ألي منه.»[٢]

وقال أبو حاتم: «ليس بالمتين.»[٣]

وقال يعقوب بن سفيان: «ضعيف.»[٤]

وقال النسائي: «متروك الحديث.»[٥]

وقال في موضع آخر: «ليس بثقة.»[٦]

وقال الساجي: «ضعيف.»[٧]

وقال ابن السكن (ت:٣٥٣هـ): «يروي عن أبيه عن جده أحاديث فيها نظر.»[٨]

قال أبو حاتم ابن حبان: «منكر الحديث جدًا، يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه.»[٩]

---

(١) تهذيب التهذيب (٤٢٢/٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٥٤/٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المعرفة والتاريخ (٣٧٨/٣).

(٥) الضعفاء والمتروكون (ص: ٨٩)(٥٠٤).

(٦) تهذيب الكمال (١٣٩/٢٤).

(٧) تهذيب التهذيب (٤٢٣/٨).

(٨) المصدر السابق.

(٩) المجروحين (٢٢١/٢)(٨٩٣).

وقال ابن عدي: « ... وعامة أحاديثه التي قد ذكرتها وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.»[١]

وقال الدارقطني: «متروك.»[٢]

وقال الحاكم: «حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير.»[٣]

وقال ابن عبد البر(ت: ٤٦٣هـ): «وكثير مجتمع على ضعفه لا يحتج بمثله.»[٤] وقال: «ضعيف منسوب إلى الكذب لا يحتج به ولا بمثله.»[٥]

وقال ابن البرقي (ت: ٢٤٩هـ): «ضعيف.»[٦]

وقال الذهبي: «واه. »[٧][٨]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له البخاري في كتاب القراءة خلف الإمام، وفي أفعال العباد، وأبو داود في سننه، والترمذي، وابن ماجه.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٧/٧)(١٥٩٩).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: ٢٧٢)(٣١٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٤٢٣/٨).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، (٢٣٧/٣).

(٥) المصدر السابق (٢١/١٩).

(٦) تهذيب التهذيب (٤٢٣/٨).

(٧) الكاشف (١٤٥/٢)(٤٦٧٣).

(٨) مات (رحمه الله) سنة ثلاث وستين ومائة . تاريخ الإسلام (٤٨٥/٤)(٣٣٢).

– حسن الإمام الترمذي حديثه[1] بل وصححه[2].

– أما تحسين الترمذي لحديثه، فإن الترمذي يحسن حديث الضعيف في المتابعات والشواهد، فيحتمل أن يكون قصده كذلك، وأحياناً يحسن حديث الضعيف إذا تفرد، بل قد يصححه؛ ولذلك وصفه بعض العلماء بالتساهل. وقد عقّب الذهبيُّ في الميزان على قول الترمذي: «وأما الترمذي فروى من حديثه: الصلح جائز بين المسلمين. وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.»[3]

– للراوي نسخة فيها مناكير يرويها عن أبيه عن جده.

– حكم الحافظ ابن حجر على الراوي في التقريب فقال: ضعيف، وهو الراجح.

---

(١) سنن الترمذي، أبواب الإيمان عن رسول الله (ﷺ)، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا (١٨/٥)(٢٦٣٠)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مِلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: «**إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ إِلَى الحِجَازِ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا، وَلَيَعْقِلَنَّ الدِّينُ مِنَ الحِجَازِ مَعْقِلَ الأُرْوِيَّةِ مِنْ رَأْسِ الجَبَلِ، إِنَّ الدِّينَ بَدَأَ غَرِيبًا وَيَرْجِعُ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ الَّذِينَ يُصْلِحُونَ مَا أَفْسَدَ النَّاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُنَّتِي.**» وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ».

(٢) سنن الترمذي، أبواب الأحكام عن رسول الله (ﷺ)، باب ما ذكر عن رسول الله (ﷺ) في الصلح بين الناس (٦٢٦/٣) (١٣٥٢)، قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الخَلَّالُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ المُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: «**الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.**» وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٣) ميزان الاعتدال (٤٠٧/٣)(٦٩٤٣).

– لم يسم ابن حجر في التقريب من نسب الراوي إلى الكذب، وقد تبين أنه الإمام الشافعي وتبعه في هذا أبو داود.

– انفرد الإمام الشافعي بالحكم على الراوي بالكذب بلا بينة.

– صحة القول **بإفراط من نسب الراوي إلى الكذب** من الأئمة كما قال الحافظ.

١٧– (٧١٠٩)– نصر بن حماد بن عَجْلان[١] البجلي، أبو الحارث الوراق البصري، ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع، من صغار التاسعة، ق.[٢]

قول من أسند إليه الإفراط:

لم أقف على اتهام أبي الفتح الأزدي له بالوضع.

اسم الراوي وكنيته وشيوخه وتلاميذه:

هو: نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الوراق البصري الحافظ.

روى عن: إسرائيل بن يونس، والربيع بن صبيح، وشعبة بن الحجاج، وهشيم بن بشير، وغيرهم.

روى عنه: أحمد بن زكريا الواسطي، وأبو الحسن روح بن الفرج البزاز، وعثمان بن صالح الخياط البغدادي، وغيرهم.[٣]

أقوال المعدلين:

لم أقف على من وثقه.

---

(١) **عجلان:** بفتح مهملة. المغني في ضبط أسماء الرجال (ص:٧١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٦٠)(٧١٠٩).

(٣) تهذيب الكمال (٣٤٢/٢٩) (٣٦٩٥).

أقوال المجرحين:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن معين يقول: «نصر بن حماد كذاب.»[١]

وقال يحيى أيضًا: وسألته عن أبي الحارث الوراق «ليس بثقة.»[٢]

قال البخاري: «يتكلمون فيه.»[٣]

وقال في التاريخ: «يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ.»[٤]

وقال مسلم: «ذاهب الحديث.»[٥]

وقال يعقوب بن شيبة: «ليس بشيء.»[٦]

وقال أبو زرعة: «لا يكتب حديثه.»[٧]

وقال أبو حاتم: «متروك الحديث.»[٨]

وقال صالح جزرة (ت:٢٩٣هـ): «لا يكتب حديثه.»[٩]

وقال النسائي: «ليس بثقة.»[١٠]

---

(١) تاريخ بغداد (٣٨٠/١٥)(٧١٩٦).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين (ص: ٤٢٦).

(٣) الضعفاء الصغير (ص: ١٣٣)(٣٩١).

(٤) التاريخ الأوسط (٢٩٤/٢)(٢٦٥٥).

(٥) الكنى والأسماء (٢٣٦/١)(٧٩٥).

(٦) تاريخ بغداد (٢٨٣/١٣)(٧١٩٦).

(٧) الجرح والتعديل (٤٧٠/٨)(٢١٥٥).

(٨) المصدر السابق (٤٧٠/٨).

(٩) ميزان الاعتدال (٢٥١/٤)(٩٠٢٩).

(١٠) تهذيب الكمال (٣٤٤/٢٩).

وقال زكريا بن يحيى الساجي: «يعد من الضعفاء.»[١]

وقال ابن حبان: «كان من الحفاظ، ولكنه كان يخطىء كثيرًا، ويهم في الأسانيد حتى يأتي بالأشياء كأنها مقلوبة، فلما كثر ذلك منه بطل الاحتجاج به إذا انفرد.»[٢]

وروى له ابن عدي أحاديث عن شعبة، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر عن شعبة، وله غيرها عن شعبة كلها غير محفوظة، ومع ضعفه يكتب حديثه.»[٣]

وقال أبو الفتح الأزدي: «متروك الحديث.»[٤]

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث.»[٥]

وقال الذهبي: «حافظ متهم.»[٦] وقال: «واه.»[٧][٨]

الدراسة النقدية لحال الراوي، وتحرير نسبة الإفراط:

بعد النظر في حال الراوي تبين الآتي:

– روى له ابن ماجه حديثًا واحدًا.

---

(١) تهذيب الكمال (٣٤٤/٢٩).

(٢) المجروحين (٥٤/٣)(١١١٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٩١/٨)(١٩٧٤).

(٤) الجرح والتعديل (٤٧٠/٨).

(٥) تهذيب الكمال، (٣٤٤/٢٩)، الضعفاء والمتروكون (١٣٤/٣)(٥٤٥).

(٦) الكاشف (٣١٨/٢)(٥٨٠٩).

(٧) المغني في الضعفاء (٧٧٩/٢)(٦٦٠٩).

(٨) توفي (رحمه الله) ما بين سنتي إحدى ومائتين، وعشر ومائتين هجرية. تاريخ الإسلام (٢٠٧/٥)(٣٨٢).

اختلف قول ابن معين في الراوي فقال مرة: كذاب. وقال مرة: ليس بثقة؛ وذلك لتغير اجتهاده.

– ساق ابن عدي نسخة من أحاديث نصر بن حماد عن شعبة كلها غير محفوظة.

– الراوي يخطئ كثيرًا ويهم في الأسانيد.

– حكم ابن حجر على الراوي في التقريب فقال: ضعيف، وهو ليس كذلك، بل الراجح أنه متروك.

–لم أقف على اتهام أبي الفتح الأزدي له بالوضع؛ بل قال عنه متروك الحديث.

– انفرد يحيى بن معين بالحكم على الراوي بالكذب بلا بينة.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على من ختمت به النبوة والرسالات، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى الدين.

وبعد،،

فمن خلال هذه الدراسة الموسومة بـــ: «**قول الحافظ ابن حجر(رحمه الله) في كتابه: «تقريب التهذيب» «أفرط فيه فلان» ... دراسة استقرائية نقدية**»، توصلت – بحول الله وقوته– إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

١– لا يقبل قول المعدل أو الجارح في الراوي إلا إذا كان عدلاً، ورعًا، متيقظًا، صادقًا، عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، مُنْصفًا بريئًا من التعصُّب والهوى، غير مفرط في الجرح.

٢– الإفراط في باب الجرح هو غمز الراوي بالغلطة والغلطتين والثلاث، ونحوه، وليس الأمر كذلك، بل الصواب الاعتدال.

٣– أئمة علم الجرح والتعديل متفاوتون، فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجَرْح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

٤– إذا كان لابن معين أكثر من قول في الراوي فإن الحافظ يتخير أشد ألفاظه في الجرح ويذكرها في التقريب.(١)

(١) **انظر:** تفردات يحيى بن معين بتكذيب الرواة أو اتهامهم، أ.د/محمد سيد أحمد شـــحاتة، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، (ص: ٣٩٢).

٥- يعدُّ ابن حبان من الأئمة المتشددين في التجريح. قال الذهبي: «ابن حبان ربما قصب[١] الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.»[٢] وقال: «فإن ابن حبان صاحب تشنيع وشغب.»[٣]، وهو يجرح الراوي ويُفسِّر هذا الجرح أحياناً، ولهذا فائدة مهمة عند تعارض الجرح والتعديل في الراوي.

٦ – اضطرب الحافظ ابن حجر في التقريب في موقفه من توثيق ابن حبان، فهو تارةً يَعْتَدُّ به، ولا يعتدُّ به تارة أخرى.[٤]

٧- نسب الحافظ ابن حجر **الإفراط** إلى ابن معين في الحكم على ثلاثة رواة، وهم: «أسيد بن زيد، عامر بن صالح القرشي، عبد الرحمن بن هانئ.»، وكذلك نسب **الإفراط** إلى ابن حبان في الحكم على تسعة رواة، وهم: «بكر بن خنيس، سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، الصباح بن محمد بن أبي حازم، عبد الله بن عصم، عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، علي بن غراب الفزاري، عمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي، عيسى بن طهمان.»، **وإلى** الجوزجاني في الحكم على راو واحد، وهو: «عبدالله بن شَريك العامري.»، **وإلى** العقيلي في الحكم على راو واحد، وهو: «عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصَّلْت الهروي»، **وإلى** عبدان في الحكم على راو واحد، وهو: «جميل بن الحسن العتكي.»

---

(١) **يُقال:** قَصَبَه يَقْصِبُه إِذَا عَابَه. وَأَصْلُهُ القَطْع. وَمِنْهُ القصَّاب. ورَجُلٌ قَصَّابة: يَقَعُ فِي النَّاسِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٦٧/٤)

(٢) ميزان الاعتدال (٢٧٤/١)

(٣) ميزان الاعتدال (٢٩٠/١)

(٤) تحرير تقريب التهذيب، للدكتور: بشار عواد معروف، والشيخ: شعيب الأرنؤوط، (٣١/١)

٨- لم يسم الحافظ ابن حجر من أفرط من الأئمة في الحكم على «كثير بن عبد الله المزني»، وقد تبين أنه الإمام الشافعي وتبعه في ذلك أبو داود.

٩- نقل الحافظ ابن حجر في ترجمة « نصر بن حماد البجلي» أن الأزدي زعم أنه يضع، ولم أقف على اتهامه بالوضع، إنما هو متروك.

١٠- ترجم الحافظ لعامر بن صالح بن رستم المزني في التقريب فقال: أفرط فيه ابن حبان فقال: يضع.[١] ثم أورد بعده: عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير القرشي الأسدي الزبيري، وقال: متروك الحديث، أفرط فيه ابن معين فكذبه. **قلت:** خلط ابن حبان (رحمه الله) بين العامرَين؛ لأن ابن حبان لم يتعرض لعامر بن صالح بن رستم المزني في المجروحين، وذكره في الثقات[٢]، ولقول ابن حجر في تهذيب التهذيب:« وخلط ابن حبان ترجمته بترجمة الذي بعده.»[٣]؛ لذا لم أذكر عامر بن صالح بن رستم المزني في البحث.

١١- بعد سرد أقوال أئمة الجرح والتعديل فيما يتعلق بالرواة محل الدراسة ودراستها دراسة تطبيقية اتضح صحة تعقب الحافظ ابن حجر على هؤلاء الأئمة في وصفهم بالإفراط، إلا في راو واحد هو: «**عمرو بن هاشم الجنبي**»، لم يفرط ابن حبان في الحكم عليه.

- وافق الباحثُ الحافظ ابن حجر (رحمه الله) في الحكم العام على تسعة رواة، وخالفه في ثمانية آخرين، **وهم:**

١- «جميل بن الحسن»، قال: صدوق يخطئ، وهو حسن الحديث.

---

(١) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

(٢) (٥٠١/٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٧٠/٥).

٢- « سعيد بن عبد الرحمن الجمحي»، قال: صدوق له أوهام، وهو ثقة.

٣- «عبد الله بن شَريك»، قال: صدوق، وهو ثقة.

٤- «عبد الله بن عُصْمٍ»، قال: صدوق يخطئ، وهو حسن الحديث.

٥- «عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني» لم يقطع الحافظ في التقريب القول بتوثيقه، والصواب أنه أحد الثقات الأثبات.

٦- «عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد»، قال: صدوق يخطئ، وهو ثقة.

٧- «عيسى بن طهْمَان»، قال: صدوق، والراجح فيه أنه ثقة يحتج بما رواه عنه الثقات.

٨- «نصر بن حماد بن عَجْلان»، قال: ضعيف، وهو متروك.

التوصيات:

وفي النهاية: أوصي الباحثين بالتالي:

- القراءة المتقنة لكتاب: «**تقريب التهذيب**» مع الاطلاع على استدراكات العلماء المتأخرين عليه؛ لما لها من فوائد عظيمة وثمرات جليلة تعود على طلاب علم الحديث.

- عدم اعتماد قول المتشددين في جرح الرواة حتى يوافقهم أحد من النقاد الذين وصفوا بالاعتدال في الجرح والتعديل.

- العناية بعلم الجرح والتعديل ومصطلحاته، واستدراكات الأئمة في هذا العلم العظيم.

هذا؛ والله أسأل أن يجعل ما كتبت خالصًا لوجهه الكريم، وصل اللهم وسلم وبارك على عبدك ورسولك محمد وآله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصحيفة
وكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أمة وسطًا	البقرة	١٤٣	٢٣
فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ	النحل	٤٣	٢٦

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصحابي	رقم الصحيفة
ارْحَمُوا مِنَ النَّاسِ ثَلاثَةً: عَزِيزَ قَوْمٍ ذَلَّ	أَنَس بن مَالِك	١٠٢
اسْتَحْيُوا مِنَ اللَّهِ حَقَّ الحَيَاءِ	عبد الله بن مَسْعُود	٥٨
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ فَلَمَّا قَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ.» قَالَ: «إِنَّمَا الْخَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ.»	عبد الله بن عَبَّاس	٥٢
إِنَّ الدِّينَ لَيَأْرِزُ إِلَى الحِجَازِ كَمَا تَأْرِزُ الحَيَّةُ إِلَى جُحْرِهَا	كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه	١٠٧
إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ فَيَرُدَّهُمَا خَائِبَتَيْنِ	سلمان الفارسي	٥٢
إِنَّ اللهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ، كَمَا قَسَمَ	عَبْد الله بن مَسْعُود	٥٩

بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ		
إِنَّ فِي الجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يَسْأَلُ اللَّهَ العَبْدُ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ	عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ المُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه	١٠٣
أَنَّ نَعْلَ النَّبِيِّ (ﷺ) كَانَ لَهَا قِبَالاَنِ	أنس بن مالك	٤٤
الشيخ في بيته كالنبي (ﷺ) في قومه	عبد الله بن عمر	٨٤
الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا، أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا	كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّـهِ بْـنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ المُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه	١٠٧
عُرِضَتْ عَلَيَّ الأُمَمُ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمُرُّ مَعَهُ الأُمَّةُ	عبد الله بن عَبَّاس	٤٣
عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ دَأْبُ الصَّـالِحِينَ قَبْلَكُمْ	بلال بن رباح	٤٩
فِي ثَقِيفٍ كَذَّابٌ وَمُبِيرٌ	عبد الله بن عُمَر	٨٠
ما من شجرة أحب إلى الله من الحناء	عبد الله بن عمر	٨٤
مَنِ اكْتَسَبَ مَالًا مِنْ حَرَامٍ فَأَنْفَقَ مِنْهُ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ	عَبْد الله بن مَسْعُود	٥٩
نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا	أنس بن مَالِك	١٠٠

فهرس الآثار

طرف الأثر	الراوي	رقم الصحيفة
خَرَجَ إِلَيْنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، بِنَعْلَيْنِ لَهُمَا قِبَالاَنِ. فَقَالَ ثَابِتٌ البُنَانِيُّ: هَذِهِ نَعْلُ النَّبِيِّ (ﷺ)	ثَابِتٌ البُنَانِيّ	١٠١

فهرس البلدان

البلد	.....	رقم الصحيفة
عسقلان	.....	٨
الإسكندرية	.....	٩
فزارة	.....	٩١
قوص	.....	٩
دمشق	.....	٩
ذي رعين	.....	٨٢
اليمن	.....	٩
عدن	.....	٩
زبيد	.....	١٠
نيسابور	.....	٧٠
الكرخ	.....	٣٩
هراة	.....	٧٠
الأهواز	.....	٥٠
اليمامة	.....	٧٨

المصادر والمراجع

كتب متون الأحاديث.

– **الترغيب والترهيب:** عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

– **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه:** محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

– **جامع بيان العلم وفضله:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

– **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب:** أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، المحقق: أحمد ميرين البلوشي، الناشر: مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

– **سنن أبى داود:** سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، طبعة: المكتبة العصرية، بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

– **سنن الترمذي:** محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

– **صحيح ابن حبان: المسمى:** (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، قرَّبَه: علاء الدين ابن بلبان ت: ٧٣٩هـ ، طبعة: مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.

– **صحيح ابن خزيمة:** أبو بكر محمد بن إسحاق بن السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.

– **صحيح مسلم:** مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري (ت: ٢٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

– **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

– **مسند أحمد بن حنبل:** تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

– **مسند البزار:** المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو، المعروف بالبزار (ت: ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل ابن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم– المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

كتب الشروح.

– **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:** أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، ١٣٨٧هـ.

– **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢ هـ)، طبعة: دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ، تحقيق: محب الدين الطبري.

كتب اللغة والمعاجم.

– **آثار البلاد وأخبار العباد:** زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: ٦٨٢هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت.

– **أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة:** د. شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق، الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

– **تهذيب اللغة:** محمد بن أحمد بن الأزهري أبو منصور الهروي (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .

– **الجبال والأمكنة والمياه:** أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المحقق: د/ أحمد عبد التواب عوض المدرس بجامعة عين شمس، الناشر: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، عام النشر: ١٣١٩هـ– ١٩٩٩م.

– **حدود العالم من المشرق إلى المغرب:** المؤلف: مجهول (توفي: بعد ٣٧٢هـ)، محقق ومترجم الكتاب (عن الفارسية): السيد يوسف الهادي، الناشر: الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

– **الروض المعطار في خبر الأقطار:** أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميرى (المتوفى: ٩٠٠هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.

– **الكليات:** معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش– محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

– **لسان العرب:** محمد بن مكرم بن منظور المصري (ت:٧١١هـ)، طبعة: دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

– **مشارق الأنوار على صحاح الآثار:** عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

– **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:** أحمد بن محمد بن علي الفيومي، أبو العباس(ت: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

– **معجم البلدان:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

– **المعجم الوسيط:** مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة.

– **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع:** أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، (المتوفى: ٤٨٧هـ)، الناشر: عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

– **معجم مقاييس اللغة:** أحمد بن فارس القزويني، أبو الحسين الرازي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

– **النهاية في غريب الحديث والأثر:** أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، طبعة: المكتبة العلمية بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.

<u>كتب التاريخ والتراجم.</u>

– **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية:** (كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي) الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

– **أحوال الرجال:** إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، أبو إسحاق الجوزجاني (ت: ٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي– فيصل آباد، باكستان.

– **اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، المؤلف:** سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

– **الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** أبو يعلى الخليلي (ت: ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد– الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

– **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه (في جامعه الصحيح):** أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

– **الأعلام:** خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار/مايو ٢٠٠٢ م.

– **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** مغلطاي بن قليج المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد– أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

– **إنباء الغمر بأبناء العمر:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى

للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، عام النشر: ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

– **الأنساب:** عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت:٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م.

– **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع:** محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

– **تاريخ ابن معين (رواية الدوري):** أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

– **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي):** أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق.

– **تاريخ ابن معين- رواية ابن محرز:** أبو زكريا يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– **تاريخ ابن يونس المصرى:** عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

– **تاريخ أسماء الثقات:** أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين:** أبو حفص عمر بن أحمد المعروف بـــ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـــ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـــ،١٩٨٩م.

– **التاريخ الأوسط:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت: ٢٥٦هـــ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث– حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧، ١٩٧٧م.

– **التاريخ الكبير:** محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (ت: ٢٥٦هـــ) طبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

– **تاريخ بغداد:** أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣ هـــ)، طبعة: دار الكتب العلمية بيروت.

– **تاريخ جرجان:** أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني (ت: ٤٢٧هـــ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـــ – ١٩٨٧م.

– **تَحْرِير تَقْرِيب التَّهْذِيب:** تحقيق: تأليف الدكتور بشار عواد معروف، والأستاذ الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـــ– ١٩٩٧م، مؤسسة الرِّسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

– **تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب:** عبد الرحمن بن عبد الكريم الحنفي المدني الشهير بالأنصاري (المتوفى: ١١٩٥هـــ)، المحقق: محمد العرويسي المطوي، الناشر: المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـــ – ١٩٧٠م.

– **تذكرة الحفاظ:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـــ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـــ– ١٩٩٨م.

- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك:** أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م، جزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦-١٩٧٠م، جزء ٥: محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، الناشر: مطبعة فضالة- المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.

- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح:** أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي (ت:٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس:** أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار- عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **تفردات الإمام يحيى بن معين بتكذيب الرواة أو اتهامهم:** للأستاذ الدكتور: محمد سيد أحمد شحاتة، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد (٨٠)، الجزء الأول، ٢٠٢٠م.

- **تقريب التهذيب:** أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت: ٨٥٢هـ، طبعة: دار الرشيد، سوريا، تحقيق: الشيخ/ محمد عوامة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، والطبعة الثالثة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

- **تهذيب الأسماء واللغات:** أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

– **تهذيب التهذيب:** شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ) ، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

– **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** يوسف بن الزكى أبو الحجاج المزي (ت: ٧٤٢هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

– **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم:** ابن ناصر الدين (ت:٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

– **الثقات:** محمد بن حبان أبو حاتم البستي (ت: ٢٥٤هـ)، الناشر، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

– **الجرح والتعديل:** ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، طبعة: دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ،١٩٥٢م.

– **جمهرة تراجم الفقهاء المالكية:** د. قاسم علي سعد، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

– **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر:** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٩م.

– **الحافظ ابن حجر العسقلاني أمير المؤمنين في الحديث:** عبد الستار الشيخ، الناشر: دار القلم– دمشق، سنة النشر: ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

– **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب

العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

– **درة الحجال في أسماء الرجال:** أبي العبّاس أحمد بن محمّد المكناسى الشّهير بابن القاضى (٩٦٠، ١٠٢٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد الأحمدى أبو النور، الناشر: دار التراث (القاهرة)، المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

– **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

– **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين:** يحيى بن معين البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، دار النشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

– **سؤالات أبى بكر البرقانى للدارقطني في الجرح والتعديل:** أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت: ٤٢٥هـ)، تحقيق وتعليق: مجدي السيد ابراهيم، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.

– **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني:** أبو الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

– **سؤالات السلمي للدارقطني:** محمد بن الحسين النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/سعد بن عبد الله الحميد، د/خالد بن عبدالرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

– **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني:** لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني (المتوفى: ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

– **سير أعلام النبلاء:** شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م .

– **الضعفاء الكبير:** أبو جعفر محمد بن عمرو حماد العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، تحقيق: عبد المعطي قلعجي.

– **الضعفاء والمتروكون:** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

– **الضعفاء والمتروكون:** أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

– **الضعفاء والمتروكون:** جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

– **الضعفاء:** أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة– الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

– **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:** شمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

– **طبقات الحفاظ:** عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

– **طبقات علماء إفريقية:** محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب (المتوفى: ٣٣٣هـ)، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان.

– **الطبقات الكبرى:** أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري، (ت:٢٣٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ –١٩٩٠م.

– **العلل ومعرفة الرجال:** أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ– ٢٠٠١م.

– **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي:** محمد بن الحسن الحجوي (ت: ١٣٧٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

– **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** أبو عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، طبعة: دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، تحقيق: محمد عوامة.

– **الكامل في ضعفاء الرجال:** أبو أحمد ابن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة.

– **كتاب الضعفاء:** لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥مـ.

– **الكنى والأسماء:** مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

– **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ:** أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي ثم المكيّ (المتوفى: ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

– **المتكلمون في الرجال:** شمس الدين السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

– **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** محمد بن حبان، أبو حاتم البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي– حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

– **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، مشيخة:** شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بـ «ابن حجر العسقلاني» (٧٧٣–٨٥٢ هـ): تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، (جـ ١)/ ١٤١٣هـ– ١٩٩٢م، (جـ ٢– ٤)/ ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م.

– **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

– **معرفة الثقات معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم:** أحمد بن عبد الله العجلي (ت:٢٦١هـ)، الناشر: دار الباز، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م.

معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم: أحمد بن عبد الله العجلي (ت:٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي،

الناشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة– السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م.

– **المعرفة والتاريخ:** يعقوب بن سفيان أبو يوسف الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، تحقيق: أكرم ضياء العمري.

– **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار:** أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

– **المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم:** جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّني (ت: ٩٨٦هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

– **المغني في الضعفاء:** أبو عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر.

– **المقتنى في سرد الكنى:** شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .

– **من تكلم فيه وهو موثق:** شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولي، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.

– **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** أبو عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ– ١٩٦٣م، تحقيق: علي البجاوي.

كتب العلل:

– **شرح علل الترمذي:** زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م .

– **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:** أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ومحمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ودار ابن الجوزي، الدمام. الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

كتب المصطلح:

– **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

– **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث:** أبو زكريا محيي الدين النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– **دراسات في منهج النقد عند المحدثين:** د. محمد علي قاسم العمري، دار النفائس– الأردن، بدون.

– **رسوم التحديث في علوم الحديث:** إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ (المتوفى: ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، الناشر: دار ابن حزم– لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

– **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل:** محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (المتوفى: ١٣٠٤هـ)، تحقيق: الشيخ/عبد الفتاح أبو

غدة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، الطبعة السابعة،١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- **علم الجرح والتعديل، قواعده وأئمته:** للأستاذ الدكتور: عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، الناشر: مكتبة الإيمان ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، الطبعة الثالثة.

- **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي:** شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت:٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- **قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف:** تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث:** محمد جمال الدين بن محمد الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- **قواعد في علوم الحديث:** ظفر أحمد العثماني التهانوي (ت: ١٣٩٤هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الخامسة، الرياض، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- **كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام:** أ.د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف، الطبعة الأولى، دار النشر: مكتبة الأزهر للطباعة والنشر، مصر، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- **الكفاية في علم الرواية:** أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية- المدينة المنورة.

– **محاسن الاصطلاح:** عمر بن رسلان، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ)، المحقق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين، الناشر: دار المعارف.

– **المدخل إلى السنن الكبرى:** أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

– **مراتب الجرح والتعديل:** الأستاذ الدكتور: كمال علي علي الجمل، دار الشروق بالراهبين، محافظة الغربية– مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

– **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح:** أبو عمرو ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، سنة النشر: ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

– **منهج النقد في علوم الحديث:** الدكتور نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ –١٩٨١م.

– **الموقظة في علم مصطلح الحديث:** شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

– **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر:** ابن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي.

– **النكت على كتاب ابن الصلاح:** ابن حجر(ت:٨٥٢هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

– **النكت على مقدمة ابن الصلاح:** أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف– الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
– الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الفكر العربي.

كتب الفرق:

– **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين:** أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المحقق: علي سامي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
– **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية:** عبد القاهر بن طاهر بن محمد بن عبد الله البغدادي التميمي الإسفراييني (المتوفى: ٤٢٩هـ)، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.
– **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ)، المحقق: نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
– **الملل والنحل:** أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصحيفة
البحث باللغة العربية	٧٣١
البحث باللغة الإنجليزية	٧٣٢
المقدمة	٧٣٣
المبحث الأول	٧٣٨
المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله).	٧٣٨
المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن منهج الحافظ ابن حجر في كتابه: «تقريب التهذيب».	٧٤٦
المطلب الثالث: الإفراط في اللغة، والتعريف بالمفردات ذات الصلة بالبحث.	٧٥٣
المطلب الرابع: شروط المُعَدِّل والجارِح.	٧٥٦
المطلب الخامس: تصنيف أئمة الجرح والتعديل من حيث التشدد وعدمه.	٧٦١
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للرواة	٧٦٨
• أسيد بن زيد بن نجيح الكوفي	٧٦٨
• بكر بن خُنيس الكوفي	٧٧٥
• جَميل بن الحسن الجهضمي	٧٨٠
• سعيد بن عبد الرحمن الجمحي	٧٨٣
• الصَّبَّاح بن محمد بن أبي حازم، البجلي الأحمسي	٧٨٦
• عامر بن صالح بن عبد الله بن عروة بن الزبير القرشي	٧٩٠

• عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي	٧٩٦
• عبد السلام بن صالح بن سليمان أبو الصَّلْت الهروي	٨٠٠
• عبد الله بن شَريك العامري	٨٠٤
• عبد الله بن عُصْمٍ الحنفي اليمامي	٨٠٨
• عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني	٨١٢
• عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد	٨١٥
• علي بن غراب الفزاري	٨٢١
• عمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي	٨٢٥
• عيسى بن طَهْمَان بن رامة الجشمي	٨٢٨
• كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني	٨٣٢
• نصر بن حماد بن عَجْلان البجلي	٨٣٨
الخاتمة	٨٤٢
فهارس البحث	٨٤٦
ثبت المراجع	٨٤٩
فهرس الموضوعات	٨٦٧